

«الأوراق المالية والسلع» توقع مذكرة تفاهم متعددة الأطراف مع منظمة «الأيوسكو»



أوراق مالية

مجلة متخصصة العدد التاسع | صفر ١٤٣٤ - ديسمبر ٢٠١٢

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي
يفتح السوق المالية للتدريب في جامعة الشارقة



الإمارات ترسخ
موقعها على خارطة
التنافسية العالمية

■ «الهيئة» تقر نظام صانع السوق
■ دراسة جدوى لتأسيس سوق ثانية للشركات
الصغيرة والمتوسطة وحديثة التأسيس



افتتح صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، رئيس جامعة الشارقة، السوق المالية للتدريب في جامعة الشارقة، والذي أنشأته هيئة الأوراق المالية والسلع بموجب مذكرة تفاهم مع جامعة الشارقة، بالتعاون مع سوق دبي المالي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

وتقدم شاشة السوق المالي الافتراضية للطلاب المتدربين بيئة عمل تشبيهية مثالية، لمتابعة أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق المالية متابعة فورية، واتخاذ القرارات السريعة أثناء تنفيذهم للمشاريع والحالات الدراسية الخاصة بالاستثمار في محافظ الأوراق المالية وتمكن الأساتذة المشرفين على مشاريع الطلبة من تقييم أدائهم مقارنة بالأداء الفعلي، نظراً لكونها مربوطة بالأسعار الفورية للأسواق المالية في الدولة.

أسرة التحرير

أوراق مالية

مجلة متخصصة تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

التحرير والإخراج:

إدارة الإعلام والاتصال

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الهيئة ولا تتحمل إدارة المجلة أو الهيئة أي مسؤولية ترتب عليها



شهادة الايزو 9001:2008 تنظم الجودة
ISO 9001:2008 certified

جائزتي برنامج الشيخ خليفة للتتميز الحكومي
Sheikh Khalifa Government Excellence Awards



مجلس إدارة الهيئة يقر نظام صانع السوق

٠٤



هيئة الأوراق المالية توقع مذكرة تفاهم متعددة الأطراف مع منظمة «الأيسكو»

٠٨



اعتماد آلية جديدة لأسعار الإغلاق واحتساب مؤشر سوق أبوظبي

١٣



هيئة الأوراق المالية تحتفل باليوم الوطني الحادي والأربعين

٢٠



الإمارات ترسخ على خارطة التنافسية العالمية

٢٦



«الأوراق المالية والسلع» تصدر «قاموس المصطلحات المالية»

٣٥



«دبي للذهب والسلع» تطلق أول أكاديمية لتداول المشتقات في الشرق الأوسط

٣٩



معالي سلطان المنصوري خلال ترؤسه الاجتماع

مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية يناقش تطورات أسواق المال بالدولة توصية بإجراء دراسة جدوى تأسيس سوق ثانية للشركات الصغيرة والمتوسطة وحديثة التأسيس

أرباح الشركات تنمو ٣٤٪ في الربع الثالث

استعرض المجلس التقرير الربعي للدراسة التحليلية الأساسية لهذه النتائج، والذي يظهر نمو صافي دخل الشركات الإماراتية المدرجة في الأسواق المالية بالدولة وتحسن أدائها خلال الربع الثالث لهذا العام؛ حيث بلغت ١١ مليار أربع مائة وتسعة عشر مليون درهم مقابل ٨ مليارات خمسمائة وتسعة وأربعين مليون درهم بنسبة نمو مقدارها ٣٤٪.

وقد أظهرت البيانات المجمعة لصافي دخل الشركات المحلية المدرجة في أسواق الأسهم في الدولة للربع الثالث لعام ٢٠١٢ أن نموها قد حقق ارتفاعاً بلغت نسبته ٣٤٪ عند مقارنته بنتائج الربع الثالث لعام ٢٠١١. كما أظهرت البيانات أن القطاع الأفضل أداءً من ناحية نمو صافي الدخل هو قطاع العقار حيث وصل معدل نسبة نمو صافي دخل الشركات فيه إلى ٦٦٪ وذلك مقارنةً بالربع الثالث لعام ٢٠١١.

تداول الأفراد فيها مرتفعاً مثل أسواق الدولة وأسواق دول الخليج الأخرى.

- ضرورة الأخذ بخصوصيات السوق الثاني خاصة فيما يتعلق بنوعية الشركات ومتطلبات الإدراج والإفصاح عن إعداد التشريعات.
- حاجة السوق الثاني إلى التوعية بها قبل إطلاقها.

وقد تناولت الدراسة المبدئية التي قامت الهيئة بها في هذا المجال عدة محاور من بينها طبيعة هذه السوق، والشكل القانوني للشركات التي تدرج فيها، ومزايا السوق، وكشفت عن أن السوق الثانية تهدف

مجلس إدارة الهيئة بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة والتعاون مع إحدى شركات البحوث والدراسات الرائدة عالمياً والمتخصصة في هذا المجال لإجراء دراسة متعمقة عن جدوى إنشاء سوق ثاني داخل السوق الرئيس للأوراق المالية، يضم الشركات حديثة التأسيس والشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك اقتراح الأنظمة واللوائح المنظمة لذلك، وبحيث تأخذ الدراسة في الاعتبار عدة عوامل من بينها:

- إمكانية جذب الشركات الخليجية للإدراج في السوق الثاني.
- مدى نجاح التجربة في الأسواق التي يكون

عقد مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع اجتماعه الخامس عشر من الدورة الرابعة للمجلس في دبي برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة، ضم الاجتماع كلاً من سعادة محمد بن علي بن زايد الفلاسي نائب رئيس مجلس الإدارة، وسعادة عبد الله سالم الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة، وسعادة مبارك راشد المنصوري، وسعادة محمد علي أحمد الظاهري، وسعادة عبد الله بن علي الهاملي، وسعادة بطي خليفة بن درويش الفلاسي.

كما حضر الاجتماع أيضاً من الهيئة سعادة إبراهيم الزعابي مقرر المجلس، وسعادة مريم السويدي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث منسق المجلس.

ناقش المجلس خلال الاجتماع، عدداً من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية.

زيادة السيولة

في إطار حرص الهيئة على استحداث آليات ومنتجات جديدة لزيادة السيولة بالأسواق، وبناءً على مآطره المجلس الاستشاري للهيئة الذي يضم نخبة من الخبراء العالمية المتخصصة في مجال الأوراق المالية والدراسة الأولية التي أجرتها الهيئة عن أفضل الممارسات العالمية بهذا الشأن؛ فقد أوصى



النظام الخاص بصناديق الاستثمار

أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٢ بشأن النظام الخاص بصناديق الاستثمار.

وقّع القرار معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة. وقال سعادة عبدالله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة إنه سيتم العمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وأنه يمثل خطوة إيجابية من شأنها تعزيز الاستثمار المؤسسي بما ينطوي عليه ذلك من توفير المزيد من فرص الاستقرار في السوق المالي، إضافة إلى أنه يأتي في إطار مساعي الهيئة لطرح منتجات استثمارية جديدة والعمل على تنويع الأدوات الاستثمارية المتاحة للمتعاملين في الأسواق، كما سيعزز المناخ الاستثماري في الأسواق المحلية ويعمل على استقطاب استثمارات وسيولة جديدة، فضلاً عن أن هذا النظام يمثل ركيزة ومطلباً مهماً لإيجاد صانع سوق يساهم في حفظ التوازن في أسواق الدولة. ولفت الطريقي إلى أن هيئة الأوراق المالية والسلع تحرص منذ تأسيسها على تطوير منظومتها التشريعية، وذلك إدراكاً منها لأهمية استمرار الجهود الرامية إلى الارتقاء بمستوى هذه الأسواق بما يواكب أفضل الممارسات العالمية؛ سواء من حيث التشريعات والأنظمة التي تحكم عمل السوق أو تنوع الأدوات الاستثمارية التي من شأنها زيادة عمق السوق والمساهمة في زيادة جاذبيتها للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

وبالإضافة إلى التعريفات، ونظام التطبيق، وقواعد تأسيس صناديق الاستثمار والترويج لها يتضمن النظام الصادر ٤٨ مادة تقع في ٤ فصول حيث يتناول الفصل الأول الصناديق المحلية: تأسيس الصندوق، وطلب الترخيص لصندوق محلي، وإلغاء الترخيص، وأهلية الصندوق، وممارسات الصندوق، ومستند طرح الصندوق، وبيانات مستند طرح، وتعديل مستند طرح، والسياسة الاستثمارية للصندوق المحلي، والاستثمار في الأوراق المالية، وحظر تلقي الأموال، والإكتتاب في وحدات الصندوق، وبدء مزاولة الصندوق لنشاطه، وإصدار وحدات الصندوق، وإدراج وتداول وحدات الصندوق، وتقييم أصول وتسعير وحدات الصندوق، والتوزيعات واسترداد وحدات الصندوق، وأصول الصندوق، وإقراض واقتراض الصندوق وتمويلاته، والتقارير المالية للصندوق، والجمعية العمومية للملكي وحدات الصندوق، ومجلس إدارة الصندوق، واختصاصات مجلس إدارة الصندوق، والإفصاح وتوفير المعلومات، وتعارض المصالح وعضوية الصندوق في مجالس إدارة الشركات، والرقابة والتفتيش على صناديق الاستثمار، وانقضاء الصندوق. أما الفصل الثاني فيتضمن عدداً من المواد التي تتعلق: بمقدمي الخدمات لصندوق الاستثمار التزامات عامة، والتزامات مدير الاستثمار، ومهام شركة خدمات الإدارة، مهام الحافظ الأمين.

ويتناول الفصل الثالث الترويج لوحدة الصناديق الأجنبية داخل الدولة، والشروط الواجب توافرها لترويج صندوق الاستثمار الأجنبي داخل الدولة في طرح عام، وترويج صندوق الاستثمار الأجنبي داخل الدولة في طرح خاص، وطلب الترويج، والمروج المحلي، والتزامات المروج المحلي للصندوق الأجنبي، ووسائل الترويج وتحديد المستثمرين الذين يتم الترويج لهم، والحد الأدنى لاكتتاب المستثمر الواحد. ويضم الفصل الرابع الأحكام الختامية مثل الضوابط الخاصة بصناديق الاستثمار ذات الطبيعة الخاصة، والتظلم من قرارات الهيئة، والمخالفات والجزاءات، والرسوم، وتوفير الأوضاع للصناديق القائمة.

تتطلب توافر مجموعة كبيرة من المقومات والمتطلبات من بينها البنية التشريعية، ووجود مؤسسات استثمارية مختلفة تعمل بهذه السوق، وقاعدة من المستثمرين، وبرامج نوعية وتنقيفية، ووجود سوق للمشتقات، ووجود مجموعة مختلفة من أدوات الدين، وأنظمة التداول، ونظام تقاص ونسوية. ومن أهم المزايا الأخرى التي يمكن أن توفرها سوق السندات والصكوك، وفقاً للدراسة، توفير الفرص الاستثمارية المناسبة لكافة أنواع المستثمرين في السوق، وتوسيع مجالات الاقتراض لتوفير احتياجات التمويل اللازمة، وتوفير أداة مهمة

لتطلب توافر مجموعة كبيرة من المقومات والمتطلبات من بينها البنية التشريعية، ووجود مؤسسات استثمارية مختلفة تعمل بهذه السوق، وقاعدة من المستثمرين، وبرامج نوعية وتنقيفية، ووجود سوق للمشتقات، ووجود مجموعة مختلفة من أدوات الدين، وأنظمة التداول، ونظام تقاص ونسوية. ومن أهم المزايا الأخرى التي يمكن أن توفرها سوق السندات والصكوك، وفقاً للدراسة، توفير الفرص الاستثمارية المناسبة لكافة أنواع المستثمرين في السوق، وتوسيع مجالات الاقتراض لتوفير احتياجات التمويل اللازمة، وتوفير أداة مهمة

إلى تشجيع الشركات على الإدراج لتسهيل الحصول على التمويل اللازم من خلال طرح الأسهم أو زيادة رأس المال، ويعتبر هذا النوع من التمويل بديلاً ميسراً عن الاقتراض، ويتم في هذه السوق إدراج الشركات حديثة التأسيس والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات التي بها نمو متصاعد، مع إمكانية إدراج الشركات الخاصة والعائلية، وقيد وإدراج الشركات غير المستوفية لشروط القيد والإدراج بالسوق الرئيس؛ حيث توفر هذه السوق محطة أولية لإدراج الشركات بالسوق الرئيس.

وقد أشارت دراسة الهيئة الأولية إلى أن إدراج شريحة جديدة من الشركات يساهم في استقطاب فئات جديدة من المستثمرين، بما يزيد من أحجام التداول ومن ثم السيولة بالأسواق، وأنه من الممكن أن توضع شروط أيسر من تلك التي تفرضها السوق الرئيس لإدراج الشركات بما يؤدي لزيادة سيولة الأسواق ويكون جاذباً لاستثمار الصناديق.

سوق للسندات والصكوك

ومن جانب آخر، اطّلع مجلس إدارة الهيئة على الدراسة الفنية الخاصة بشأن تأسيس وتنظيم سوق للسندات والصكوك في الدولة، ووجه بأن تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتشكيل لجنة مشتركة لدراسة معايير تطوير سوق السندات والصكوك، والتعاون مع إحدى الشركات المتخصصة في هذا المجال لتتولى وضع مسودات الأنظمة واللوائح التي تتعلق بالجوانب الفنية المختلفة للسوق مثل الإصدار والإدراج والتداول والتقاص والنسوية.

وكانت الدراسة التي استعرضها المجلس قد أوضحت أن تطوير سوق للسندات والصكوك يحقق عدداً من المزايا للشركات من بينها:

- خفض تكلفة التمويل وزيادة رأس المال العامل.
- تنويع محفظة الاستثمار في الأصول، بما يخدم المستثمرين من ذوي الاستثمارات طويلة الأجل مثل صناديق التقاعد.
- يساعد على تحديد القيمة العادلة لمخاطر الائتمان مثل متطلبات الإفصاح المستمر للهيئات الرقابية.

• يساعد على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في أسواق رأس المال.

وأضافت الدراسة أن هذه السوق يمكن أن توفر مزايا خاصة بإدارة المخاطر من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.

وأشارت الدراسة التي أجرتها الهيئة في هذا الصدد إلى أن وجود سوق نشط للسندات والصكوك يتيح تنويع مصادر الحصول على الاحتياجات المالية، وعدم الاقتصار على التمويل المصرفي.

وأوضحت أن إيجاد سوق للسندات والصكوك



تعديلات على نظام التداول بالهامش

وافق مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإدارة، على إجراء تعديلات على بعض أحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٥/ر) لسنة ٢٠٠٨ في شأن التداول بالهامش، وذلك في إطار الدور الرقابي والإشرافي للهيئة، وحرصاً منها على تطوير الأنظمة المرتبطة بتنظيم عمل شركات الوساطة المالية.

و أجرى المجلس تعديلات على المادة (٦) من النظام التي تتعلق بتسجيل الأوراق المالية الممولة بالهامش في المقاصة باسم العميل وإضافة أسهم المنحة أو أسهم الزيادة في رأس المال الناتجة عن الأوراق المالية الممولة بالهامش إلى حساب التداول بالهامش الخاص بالعميل لدى شركة الوساطة.

كما تم تعديل الفقرة (٨) من المادة ذاتها التي تتعلق ببيع الأوراق المالية الموجودة بحساب التداول بالهامش، وأضيفت فقرة جديدة بخصوص الحصول على موافقة الهيئة المسبقة بشأن أي تعديل لاحق على النظام المحاسبي.

كما أجرى المجلس تعديلاً آخر على المادة (١٠) من نظام التداول بالهامش يتعلق بقيام شركة الوساطة بقبول ضمانات إضافية في حساب التداول بالهامش علاوة على الأوراق المالية الممولة بالهامش، وتمت إضافة فقرة جديدة لهذه المادة لحصر الضمانات الإضافية في الأوراق المالية المدرجة بالسوق أو الضمانات المصرفية.

ويأتي هذا التعديل تماثياً مع ما هو مطبق في الأسواق العالمية، حيث أنه يسهل آلية التعامل على هذه الضمانات في الواقع ويزكها للاتفاق بين العميل وشركة الوساطة، مع حصرها في الأوراق المالية أو الكفالات المصرفية فقط، دون أن تمتد لصور أخرى من الضمانات قد تثير إشكاليات عملية في التطبيق.

و وافق المجلس على إجراء تعديلات أخرى، مرتبطة بالتعديلات السابقة، بهدف منح النظام المرونة الكافية للتطبيق وتخفيف العبء على شركات الوساطة، ولزيم من التفاصيل يمكن للمختصين والمهتمين مراجعة البوابة الإلكترونية للهيئة www.sca.gov.ae.

الأسواق ستضع المعايير التي يتم بموجبها تأهيل الأوراق المالية لنظام صناعة السوق

أنظمة أخرى مرافقة له هي: إقراض وإقراض الأوراق المالية، والبيع على المكشوف، ومزود السيولة.

وأكد أن نجاح صانع السوق في القيام بدوره بأسواق الدولة يأتي بالتطبيق الدقيق للتعليمات والضوابط التي تنظم عملية التداول بالسوق، والتي نصت عليها الأنظمة والتشريعات التي تنظم عمل السوق، والتي تشدد على ضرورة الإفصاح والشفافية في التعامل، وتحديد الأسعار بناء على تفاعل طبيعي، ونجاح الجهود الترويجية لجذب المدخرات وتوجيهها إلى القنوات الاستثمارية المرهبة بما يضمن التخصيص الأمثل للفرد والمجتمع.

مفهوم صانع السوق

من جانبه، قال سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة إن إصدار نظام صانع السوق يأتي في إطار دور الهيئة الرقابي والإشرافي، وضمن المهام المنوطة بالهيئة لتنظيم عمل الأسواق المالية وتطويرها، وأن الأنظمة الأربعة الجديدة تعد إضافة مهمة للمنظومة التشريعية للأسواق المالية بالدولة وتعزز قدرتها على القيام بواجباتها وتحقيق أهدافها، منوهاً إلى أن صانع السوق عبارة عن شركة للأوراق المالية لديها الرغبة والقدرة لتداول ورقة مالية ما، وتحتمل مخاطرة الاحتفاظ بحجم معين من الأسهم كمخزون لديها أو بيع تلك الورقة التي تعمل كصانع

بزيارة بعض الأسواق العالمية المتطورة، بهدف التعرف على الممارسات والتطبيقات العملية، والتشاور مع المختصين في هذا المجال.

وتم إعداد المسودة الأولى لمشروع نظام صانع السوق والأنظمة المرافقة له.

وتم إشراك الجهات المعنية (أصحاب المصلحة) في مناقشة حول مسودة النظام، وجمع معلومات التغذية الراجعة والاقتراحات من الشركاء في السوق. وقد تضمن ذلك عقد ورشة عمل ضمت ما يناهز مائة مشارك من شاعلي الوظائف العليا وصناع القرار في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي، وشركات الوساطة، والشركات المدرجة، والبنوك التجارية الوطنية والأجنبية، وشركات صناديق الاستثمار، وغيرهم من المهنيين ممن لديهم المعرفة والخبرة المتعلقة بنظام صناعة السوق. وقد ضمت الورشة ممثلين عن نحو ٤٥ مؤسسة مالية وشركة وساطة.

وتم خلال ورشة العمل التطرق إلى الهيكلية القانونية والمتطلبات الخاصة بصانع السوق، وكذلك الجوانب الفنية وآليات عمل النظام. وقد تضمنت الورشة عدة جلسات خصصت لإحداها للبحث والحوار والمناقشة.

واستتبع الورشة القيام بعدد جلسات للمحاكاة وتنقيح مسودة النظام في ضوء ما أسفرت عنه التغذية الراجعة.

هذا فضلاً عن مراعاة الملاحظات الواردة على موقع الهيئة الإلكتروني خلال الفترة التشاورية consultation الواردة من قبل عدد كبير من المؤسسات المالية الأجنبية والمحلية (قانونية ومهنية).

أعقب ذلك، إعداد المسودة النهائية للنظام وعرضها على مجلس الإدارة للدراسة، واتخاذ اللازم لتنفيذ توصيات المجلس بشأنها.

وتم صدور موافقة مجلس الإدارة على إصدار النظام، والعمل به عقب النشر في الجريدة الرسمية. علماً بأنه سيتم مواصلة تنظيم سلسلة من ورش العمل لتعزيز الوعي بالأنظمة الجديدة المقترحة.

مزاي صانع السوق

لغت سعادة محمد بن علي بن زايد الفلاسي نائب رئيس مجلس الإدارة، إلى أن المهام الرئيسية أو الوظائف الأساسية لصانع السوق يمكن حصرها في توفير الطلبات والعروض للأسهم في السوق الرئيسية، وتوفير الأسعار بشكل مستمر وحيثي، وتوفير الكميات اللازمة سواء في حالة الشراء أو البيع، إضافة إلى صناعة السعر من خلال إدخال طلبات وعروض.

وأضاف أن نظام صانع السوق تطلب إصدار عدة





الهيئة تواصل سعيها لتطوير منظومتها التشريعية بما يواكب التطورات التي تشهدها الأسواق المالية العالمية

نظام توفير السيولة

أجاز نظام توفير السيولة للشركة المدرجة التعاقد مع أحد صناع السوق المرخصين للقيام بدور صانع السوق على الورقة المالية الخاصة بتلك الشركة وذلك للعمل على تحسين سيولتها في السوق، وذلك بموجب اتفاقية تسمى اتفاقية توفير السيولة والتي أوجبه النظام ووضع حداً أدنى لضمان الحقوق والالتزامات التي يجب على طرفيها تحديدها، بالإضافة إلى تحديد النظام للإفصاحات المتعلقة بمصدر الورقة المالية والالتزامات التي تقع على عاتق موفر السيولة والالتزامات المتبادلة، وحدد النظام المهام الرقابية للسوق في هذا الشأن، كما حدد حق الهيئة في الرقابة وتوقيع الجزاءات بشأن المخالفات التي تقع من موفري السيولة.

المبرم بينهما والشروط والأحكام التي تضمنها القرار، كما تضمن القرار تنظيم دور وكيل إقراض واقتراض الأوراق المالية ويتطلب ضرورة الحصول على موافقة الهيئة للقيام بهذه المهام وفق عدد من الشروط التي يجب توافرها فيه.

وبين النظام حالات إقراض واقتراض الأوراق المالية ونطاقها بالإضافة إلى تحديد الأوراق المالية التي يمكن أن تكون محلاً للإقراض، بالإضافة إلى تنظيمه أحكام الضمان، والالتزامات التي تقع على عاتق وكيل الإقراض والاقتراض. كما نظم القرار صلاحيات الهيئة والأسواق في الرقابة على وكيل الإقراض والاقتراض والصلاحيات المخولة للهيئة بشأن المخالفات التي قد تقع من وكيل الإقراض والاقتراض.

البيع على المكشوف

حدد نظام بيع الأوراق المالية على المكشوف الحالات التي يمكن فيها بيع الأوراق المالية على المكشوف، والأوراق المالية المسموح ببيعها على المكشوف، كما أعطى النظام الحق للهيئة في أي وقت سواء بشكل مؤقت أو بشكل دائم إيقاف البيع على المكشوف لبعض أو كل الأوراق المالية إذا ما حدثت ظروف استثنائية تستدعي ذلك.

ونظم التزامات المتعاملين ببيع الأوراق المالية على المكشوف وضرورة الإفصاح عن مراكز البيع على المكشوف، كما نظم مهام السوق ودوره الرقابي في عمليات البيع على المكشوف، بالإضافة إلى تنظيمه للصلاحيات المخولة للهيئة بشأن المخالفات والجزاءات.

وبالتالي تحتفظ الأسواق دائماً بحالة من التوازن بين العرض والطلب وانحسار الفجوة بين سعري البيع والشراء، ويتحقق لهذه الأسواق أهم وظائفها، وهي القدرة على تسهيل الأوراق المالية بسرعة وسهولة، وإيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب، مما يحد من تقلبات الأسعار صعوداً أو هبوطاً ويؤدي إلى اقترابها من السعر العادل، فضلاً عن ضمان استمرارية السوق في القيام بواجباتها وتحقيق أهدافها.

التنسيق بين الهيئة والأسواق

بدوره، أكد سعادة محمد علي أحمد الظاهري عضو مجلس إدارة الهيئة، أن وضع نظام صانع السوق وصياغته قد تم بالتعاون والتنسيق التامين مع كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي، مضيفاً أنه من المتوقع أن تدخل الأسواق بعض التغييرات على الأنظمة والتقنيات الخاصة بها للتكيف مع النظام الجديد، وأن تشارك مع الهيئة في القيام بتنفيذ أنشطة تدريب وتوعية للمتعاملين في الأسواق، كما ستقوم الأسواق بتنفيذ جلسات محاكاة mock sessions عن كيفية أداء النظام ومدى كفاءته.

وأضاف أن الأسواق سوف تضع المعايير التي يتم بموجبها تأهيل الأوراق المالية لنظام صناعة السوق، وبحيث تبين بالتفصيل أي الأوراق المالية يمكن تخصيصها ولن. وسوف يتم نشر كل هذه المعلومات على المواقع الإلكترونية للأسواق المالية.

الهامش السعري

ولفت سعادة عبد الله بن علي الهاملي عضو مجلس الإدارة إلى أنه فيما يتعلق بكيفية إدارة صناع السوق للهامش السعري، فإنه سوف يتم إتباع نظام الأوامر، بحيث يستطيع الكثير من صناع السوق الوصول إلى نفس الأوراق المالية. وسوف يتداول المستثمرون فيما بينهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية أو سوق دبي المالي. ويمكن لصانع السوق التداول فيما يتوفر لديه فقط كمتداول، وفي حالة حدوث أي اختلال في التوازن، فإن صانع السوق يتدخل عندها. وبصفة عامة سوف تقرر الأسواق ما تراه مناسباً بشأن آلية التدخل.

وأشار إلى أنه قد تم إجراء مقارنة مرجعية لهذه الأداة مع أفضل الممارسات الدولية، وأنها تستهدف تعزيز وإثراء أنشطة سوق رأس المال، وأنه يتوقع البدء في تنفيذ هذا النظام مع نهاية عام ٢٠١٢. وأضاف أن مبلغ رأس المال ٣٠ مليون درهم التي حددها النظام لصانع السوق يمثل الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، وقد يجد صانع السوق في وقت ما، بسبب حجم الأنشطة الأكبر، أن عليه أن يقوم بزيادة حجم رأسماله.

إقراض واقتراض الأوراق المالية

ينظم قرار الإقراض والاقتراض إمكانية نقل ملكية الأوراق المالية بصفة مؤقتة من طرف إلى آخر وفقاً للعقد

أكدوا أنه يعزز الثقة في الأسواق

خبراء: صانع السوق يحافظ على توازن الأسواق

نجحت هيئة الأوراق المالية والسلع خلال الفترة الماضية في طرح حزمة من الأنظمة منها صانع السوق واقتراض الأوراق المالية والسيولة، وتفعيل التداول باستخدام الهامش من خلال تطبيق معايير الملاء المالية المطلوبة، إلى جانب إقرار العديد من الأنظمة منها نظام الحافظ الأمين وتداول الوسيط لحسابه بالإضافة إلى نظام صناديق المؤشرات وغيرها من الأنظمة.

وتواصل الهيئة سعيها لتطوير واستحداث منظومتها التشريعية خلال الفترة القادمة بما يواكب التطورات التي تشهدها الأسواق المالية العالمية ويولي احتياجات المستثمرين وبما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية التي حرصت الهيئة على اتباعها ما جعلها في مصاف الهيئات الرقابية المتطورة من حيث البيئة التشريعية والأنظمة التي تشجع على الاستثمار في الأسواق وتضمن حقوق جميع الأطراف العاملين فيها.

وأكد محللون أن إصدار النظام الخاص بصانع السوق يؤكد سعي الهيئة المتواصل للرقى بأداء الأسواق المالية المحلية إلى مصاف الأسواق العالمية.

وبينوا أن إقراره وبدء في تطبيقه يدعم السيولة في أسواق المال المحلية، ويقلل من التذبذبات الحادة التي كانت تتعرض لها الأسهم، وذلك بقيام الصانع بتوفير العروض في حال اختفائها والطلبات في حال ندرتها.

وقال عبد الله الحوسني المدير العام لشركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية إن وجود نظام لصانع السوق يعزز الثقة في التعاملات مما يساهم في تطوير الأسواق المالية واستمرار نموها ومواجهتها لجميع الصعوبات التي تتعرض لها في أية مرحلة.

وشدد على أن صانع السوق يلعب دوراً مهماً في دعم الأسواق المالية وغيابه يؤدي إلى تهيش أليائها وانخفاض كفاءتها وارتفاع مخاطرها، خاصة مع تغلب الاستثمار الفردي على المؤسسي في أسواقنا إذ أن الاستثمار المؤسسي لا يشكل أكثر من ١٠٪، سواء كان محلياً أو أجنبياً، وبالتالي فإن وجود صانع للسوق يلعب دوراً هاماً ومؤثراً في حفظ توازن حركة الأسواق.

من جانبه، قال رائد فواز المحلل المالي إن أسواق المال المحلية كغيرها من الأسواق الخليجية والعربية، تعاني من سيطرة العواطف والاستثمار الفردي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية سواء بالبيع أو الشراء، إضافة إلى

تركز التعاملات على أسهم معينة دون سواها وهو ما يؤدي إلى تضائل الفرص الاستثمارية المتوفرة داخل الأسواق، منوها إلى أن وجود صانع للسوق سيكون خطوة مهمة لدعم وتعزيز الثقة في تعاملاتها خلال الفترة القادمة .

وأشار إلى أن الاستثمار المؤسسي القوي يلعب دور صانع السوق في عدد من البورصات الناشئة، من حيث شراء أسهم الشركات المدرجة عندما تنخفض أسعارها السوقية عن قيمتها العادلة أو عندما تنخفض دون وجود معلومات جوهرية تؤدي إلى هذا الانخفاض، والعكس صحيح يقوم ببيع أسهم الشركات التي تحدث مضاربة على أسهمها وترتفع أسعارها السوقية إلى مستويات غير مبررة أو غير منطقية لا تتناسب مع مستوى أدائها وغير مرتبطة بمعلومات جوهرية ساهمت بارتفاع حجم الطلب على أسهمها.

وتابع أن صانع السوق يقوم بدور حيوي في خلق حالة التوازن بين عمليتي العرض والطلب وانحسار الفجوة بين سعري البيع والشراء مما يحقق للأسواق أهم وظائفها وهي قدرة أي مستثمر على بيع الأوراق المالية التي يمتلكها بسرعة وسهولة، بعكس ما نلاحظه في أسواقنا المالية، حيث نلاحظ سهولة وسرعة بيع أي كمية من أسهم الشركات التي يركز عليها المضاربون، بينما يصعب بيع كميات كبيرة من أسهم الشركات الأخرى المدرجة في الأسواق ما يعكس وجود خلل في التعاملات .

وأكد أن وجود صانع للسوق يساعد على رفع أحجام السيولة وتعزيزها في الأسواق، خاصة في أوقات عدم توفر أوامر شراء وبيع متطابقة أو حين يغيب الاهتمام بالشراء أو البيع، وبالتالي يتعين الاستعداد دوماً لشراء أو بيع أية ورقة مالية وعادة ما يختص صانعو الأسواق بأوراق مالية أو بأسهم شركات محددة كل منهم بحسب ما خصص له من تلك الأوراق.

ويرى فوزي سرحان المستشار الأول في بنك الإمارات دبي الوطني - قسم الاستثمارات، أنه ينبغي تشجيع صناديق الثروة، والهيئات الحكومية وشركات التأمين والبنوك وغيرها في الإمارات العربية المتحدة لاستثمار بعض من سيولتها في السوق المحلية لتعزيز الثقة في التعاملات، مشيراً إلى أن وجود صانع للسوق يتولى مهمة ضبط تحركات الأسهم سواء لجهة الارتفاع أو الانخفاض .

صانع السوق

يطلق مصطلح صانع السوق على جهة أو جهات مرخص لها للعمل باستمرار على تحديد سعر لسهم معين أو أكثر بهدف تحقيق طلب وعرض (سيولة) دائمة ومستمرة عليها، ولا يهدف صانع السوق إلى الربح وإنما يحققه من خلال القيام بمهمته.

صناع السوق والعملاء

صناع السوق ليسوا وسطاء أو مستشاري الزبائن الذين يمثلون (ويربحون من ذلك عمولة)، بل على الأصح هم يشترون ويبيعون السلع للمستهلك. حسب تعريف المعجم: صانع السوق يوفر دائماً شقين لاقتباسات الأسعار (الشراء والبيع) ، وبالتالي يبقى على الحياد بالنسبة للعميل. البنوك تفعل نفس الشيء مع تجار في السوق الذين يشترون السلع ويبيعونها للعملاء. العلاقة بين التاجر (الزبون) وصانع السوق، مبنية بكل بساطة وبشكل أساسي على قوى السوق: العرض والطلب.

٣٥. متخصصاً

يتجاوز عدد المتخصصين الذين يعملون كصانعي سوق في بورصة نيويورك ٣٥٠ شخصاً. والشخص المتخصص عادة ما يقتصر عمله على عدد محدود من الأوراق المالية وفي الأوقات التي تنشط فيها الأسواق فإنه يتعامل أو يتخصص بأسهم شركة واحدة، وبسبب التخصص يصبح صانع السوق ملماً بأسهم الشركات التي يتعامل بها، من حيث سجل إنجازاتها وكفاءة إدارتها وتوقعات نمو ربحيتها وسلامة مركزها المالي والسعر العادل لأسهمها وبالتالي يتدخل صانع السوق في الوقت المناسب للشراء والبيع ويعلن يومياً عن أسعار البيع والشراء لأسهم الشركات المتخصصة بها، وفي بعض الأسواق يحدد الكميات التي يكون مستعداً لشراؤها وبيعها وبأسعار المعلنة.

المزايا التي يمكن أن يحققها صانع السوق

- توفير الطلبات والعروض للأسهم غير المتداولة في السوق الرئيسية.
- توفير أسعار بشكل مستمر وحقيقي.
- توفير الكميات اللازمة سواء في حالة الشراء أو البيع.
- صناعة السعر من خلال إدخال طلبات أو عروض.
- الإعلان عن وجود عروض أو طلبات على سهم معين دون الإشارة إلى السعر.





سعادة عبدالله الطريقي وديفيد رايت عقب توقيع الاتفاقية بحضور سعادة الدكتورة حصة عبد الله أحمد العتيبة

تعزز جاذبية الأسواق المالية المحلية للمستثمرين الخارجيين «الأوراق المالية والسلع» توقع مذكرة تفاهم متعددة الأطراف مع منظمة «الأيوسكو»

■ الطريقي: التوقيع يمثل اعترافاً دولياً بمتانة الأطر التشريعية للأسواق المالية بالإمارات

التي تستند إليها المؤسسات المالية والاستثمارية الدولية في تصنيف الأسواق المالية في دول العالم، كما أنه يعد بمثابة وثيقة تمثل اعترافاً دولياً على جانب كبير من الأهمية يؤكد مدى متانة الأطر التشريعية والرقابية في أسواق المال بالدولة، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على مستوى ثقة المستثمر المحلي والأجنبي ويعزز جاذبية أسواق الدولة للاستثمارات الخارجية". وأضاف الرئيس التنفيذي للهيئة أن "هذا الإنجاز الهام للهيئة تحقق بفضل الدعم المتواصل من مجلس

قام مجلس الإيوسكو في اجتماعه الأخير بشهر أكتوبر ٢٠١٢ بدعوة الهيئة للتوقيع على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف MMoU التي تحدد أطر التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية الأعضاء وفق معايير وأسس محددة تعتمد المعايير الدولية.

ووفد هيئة الأوراق المالية والسلع. وتهدف المذكرة إلى توطيد العلاقات الدولية في مجال الإنفاذ في صناعة الأوراق المالية؛ حيث تعتبر أول مبادرة دولية متعددة الأطراف تقوم على تبادل المعلومات بين هيئات الرقابة على الأسواق المالية، وتمثل معياراً للتعاون الدولي بين الجهات الرقابية في هذا الخصوص. وتضع هذه المذكرة الأطر العامة للتفاهم المشترك بين الموقعين عليها بما في ذلك كيفية التشاور، والتعاون، وتبادل المعلومات لأغراض إنفاذ التشريعات المتعلقة بتنظيم الأوراق المالية.

وتحدد هذه المذكرة المعلومات التي يمكن تبادلها، وطريقة تبادلها، والاستخدامات المسموح بها لهذه المعلومات.

وقال الطريقي عقب التوقيع: "إن انضمام الهيئة إلى قائمة الموقعين على هذه المذكرة يفي بأحد أهم المتطلبات

في إطار جهودها لتعزيز جاذبية الأسواق المالية المحلية واجتذاب المستثمرين الخارجيين، وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم متعددة الأطراف مع المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، بعد أن تمكنت من الوفاء بكافة المتطلبات الضرورية لإبرام المذكرة.

وقع على المذكرة في مقر منظمة "الأيوسكو" بمدير سعادة عبدالله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة فيما وقع المذكرة عن "الأيوسكو" ديفيد رايت الأمين العام للمنظمة.

حضر التوقيع سعادة الدكتورة حصة عبدالله أحمد العتيبة سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى إسبانيا وعدد من أعضاء البعثة الدبلوماسية بسفارة الدولة في مدريد، وكبار المسؤولين في منظمة "الأيوسكو" وعدد من الاقتصاديين والشخصيات العالمية البارزة المتخصصة في مجال الأوراق المالية،



OICU-IOSCO

التوقيع على
المذكرة شرط
للقبول في عضوية
المنظمة أو الاحتفاظ
بالعضوية فيها

إدارة الهيئة برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد.

وأثنى سعاداته على الجهد الحثيث لفريق عمل الهيئة المكلف بالتفاوض والتنسيق مع فريق التقييم التابع لمنظمة "الأيوسكو"، الذي تولى مهمة القيام بتقييم كافة الأنظمة والسياسات المعمول بها في الهيئة، وتحديد مدى توافقها مع المعايير الدولية، ونجح في تجاوز التحديات التي واجهتها الهيئة في هذا الصدد.

وبهذا التوقيع تكون هيئة الأوراق المالية قد نجحت في الحفاظ على العضوية الكاملة لمنظمة "الأيوسكو"، حيث أنه اعتباراً من الأول من يناير عام ٢٠١٣، وهو التاريخ المحدد من قبل منظمة "الأيوسكو" كتاريخ نهائي لجميع الدول الأعضاء للتوقيع على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف، لن يتم قبول عضوية أي هيئة إلا بعد التوقيع على هذه المذكرة، وسيصبح التوقيع على المذكرة شرطاً ضرورياً للانضمام للمنظمة والحصول على عضويتها، كما أن الدول التي حصلت على عضوية المنظمة في السابق ولم يتسن لها التوقيع على هذه المذكرة، سيتم وضعها على قائمة خاصة يطلق عليها قائمة المتابعة Watch List.

وعلاوة على ذلك، فإن التوقيع على المذكرة أصبح متطلباً أساسياً، بشكل غير مباشر، لقبول أي سوق مالي في عضوية الاتحاد الدولي للبورصات، بحيث لن يتم قبول أي سوق مالي في عضوية الاتحاد ما لم تكن الهيئة المشرفة عليه عضواً في "الأيوسكو".

وكان فريق التقييم المتخصص التابع لمنظمة "الأيوسكو" قد قام على مدار ثلاث سنوات بدراسة طلب الهيئة والوثائق المرفقة به، وقام بتوجيه العديد من الاستفسارات إلى الهيئة التي تولت بدورها الرد عليها والتواصل المستمر مع فريق التقييم.

كذلك قامت الهيئة بعقد عدة اجتماعات، على هامش المؤتمرات السنوية لمنظمة الأيوسكو، مع فريق التقييم بهدف التباحث حول سبل الوفاء بهذه المتطلبات.

كما قام فريق منظمة "الأيوسكو" بدراسة كافة التشريعات المتعلقة بالأوراق المالية في أسواق الدولة وتحليل كافة المعلومات التي حصل عليها والتحقق من مدى توافق هذه التشريعات مع متطلبات المذكرة، الأمر الذي يعبر عن مدى الثقة الدولية التي حازت عليها الأطر

التشريعية للدولة.

وكانت مجموعة العشرين G20 قد حثت "الأيوسكو" على متابعة جهودها في زيادة التعاون الدولي بين أعضائها، وذلك من خلال قيام المنظمة بمساعدة الهيئات على العمل على توفير شروط التوقيع على المذكرة متعددة الأطراف، الأمر الذي يمنح إشادة دولية بالهيئات التي نجحت في التوقيع على الاتفاقية.

ويشار إلى أن منظمة "الأيوسكو"، التي تأسست عام ١٩٨٣، تسعى لتعزيز التعاون بين هيئات الرقابة الأعضاء فيها وتطوير معايير الرقابة على أسواق الأوراق المالية للحفاظ على تداول عادل وشفاف وكفاءة عالية، وكذلك تبادل المعلومات والخبرات ما بين هذه الهيئات والعمل على توحيد معايير الرقابة.

وتعد "الأيوسكو" الجهة المرجعية العالمية فيما يختص بوضع المعايير الدولية في مجال أسواق الأوراق المالية.

وتضم المنظمة في عضويتها هيئات الرقابة على الأوراق المالية بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدة أسواق مالية ومؤسسات مالية ونقدية مختلفة ويزيد عدد أعضائها عن ٢٠٠ عضواً، من بينها ١١٥ هيئة وجهة رقابية على الأوراق المالية، وتتولى الجهات الرقابية الأعضاء بالمنظمة الإشراف والرقابة على ما يزيد عن ٩٥٪ من الأسواق المالية حول العالم.

وتسعى "الأيوسكو" لتعزيز حماية المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين في سلامة أسواق الأوراق المالية، من خلال تبادل المعلومات وتعزيز التعاون في مجال الرقابة والتنفيذ ضد الممارسات غير السليمة، وكذلك في مجال الإشراف على الأسواق والوسطاء في الأسواق.

كما تعمل أيضاً على تعزيز التعاون في وضع وتطبيق وتعزيز الالتزام بالمعايير المعترف بها دولياً، إضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل المساعدة في تطوير الأسواق المالية، وتعزيز البنية الأساسية للأسواق ووضع التشريعات المناسبة.

صور المواطنة

«المواطنة لا بد أن تمارس بدوافع ذاتية وقناعات نابعة من الإيمان بأهميتها حيث أن المواطنة الحققة تظهر في سلوك المواطن ومعاملاته المختلفة مع الآخرين، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطن ومجموعه ككل، والحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطن والوطن، وبما يتضمن العيش المشترك على أرضه بسلام وأمان».

من «وثيقة قيم وسلوكيات المواطن الإماراتي»

مفهوم المواطنة

«موروث مشترك من المبادئ والقيم والعادات والسلوكيات بين الأفراد في الدولة الواحدة، والتي تسهم في تشكيل شخصية المواطن وتمنحها خصائص تميزه عن غيره من المواطنين في الدولة الأخرى، وبمعنى آخر، هي عبارة عن عضوية الفرد التامة والمسؤولية في الدولة أو أي مجتمع ما، وما يترتب على تلك العضوية من مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين».





صاحب السمو الشيخ سلطان القاسمي لدى افتتاح قاعة التداول الافتراضية وفي الصورة سعادة عبدالله الطريقي وسعادة عيسى كاظم وقيادات جامعة الشارقة

تقدم للطلبة بيئة عمل تشبيهية مثالية لمتابعة أسعار الأوراق المالية المتداولة

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي يفتح السوق المالية للتدريب في جامعة الشارقة

خلاله التدريب على خوض غمار الممارسة العملية لتطبيق المفاهيم والقواعد التي يدرسونها ضمن المناهج الدراسية المقررة، خصوصاً في مقررات التمويل والأسواق المالية والاقتصاد.

ولفت إلى أن "شاشة السوق المالي الافتراضية" تقدم للطلاب المتدربين بيئة عمل تشبيهية مثالية لمتابعة أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق المالية متابعة فورية، واتخاذ القرارات السريعة أثناء تنفيذهم للمشاريع والحالات الدراسية الخاصة بالاستثمار في محافظ الأوراق المالية وتمكن الأساتذة المشرفين على مشاريع الطلبة من تقييم أدائهم مقارنة بالأداء الفعلي، نظراً لكونها مربوطة بالأسعار الفورية للأسواق المالية في الدولة.

وأضاف "سيتمكن الطلاب المتدربون من الدخول في عمليات التداول على الأوراق المالية بواسطة تقنية خاصة تماثل المستخدمة في تداول الأوراق المالية في الأسواق المالية، بحيث يحصل الطلاب ذو الأداء العالي، وفقاً لأداء المحافظ الافتراضية التي يديرونها، على جوائز وشهادات تقدير من إدارة الجامعة والأسواق المالية".

وأكد مدير جامعة الشارقة أن السوق التدريبية تعد إنجازاً علمياً وعملياً آخر من إنجازات الجامعة في إطار توجيهات صاحب السمو رئيس الجامعة باستمرار تطورها وتقدمها لتعزيز مكانتها في الصفوف الأولى بين نظيراتها من الجامعات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

من جانبه، ثمن عبدالله الطريقي حرص صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي مؤسس ورئيس جامعة الشارقة على توفير مقومات التميز للعملية التعليمية في جامعة الشارقة، وسعيه الدائم لجعل الشارقة منارة للعلم والثقافة وحاضرة من حواضر الفكر والأدب والعلوم.

وأشار إلى أن افتتاح سموه لهذا المشروع الرائد يعكس اهتمامه بوضع الإمكانيات والموارد التعليمية، كافة في متناول طلبة الجامعة وتنمية الكوادر البشرية، ونشر ثقافة الاستثمار بين الأجيال الشابة من أبناء الوطن.

وأوضح الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية أن مبادرة "شاشة السوق المالي الافتراضي" تعد مشروعاً تعليمياً وتدريبياً متطوراً يمكن للطلبة من

افتتاح صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، رئيس جامعة الشارقة، السوق المالية للتدريب في جامعة الشارقة، والذي أنشأته هيئة الأوراق المالية والسلع بموجب مذكرة تفاهم مع جامعة الشارقة، بالتعاون مع سوق دبي المالي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

وكان في استقبال سموه في مبنى الجامعة سعادة عبدالله الطريقي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، والأستاذ الدكتور عمرو عبدالحميد مستشار صاحب السمو حاكم الشارقة لشؤون التعليم العالي والبحث العلمي، والأستاذ الدكتور سامي عبدالحميد محمود مدير جامعة الشارقة، وعدد من عمداء الكليات وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية والطلابية.

وتفقد صاحب السمو حاكم الشارقة بعد قصه شريط الافتتاح التقليدي، قاعات السوق التدريبية، واطلع على مختلف مكوناتها وآليات عملها، واستمع إلى شرح تفصيلي عن شاشة السوق المالية التدريبية، وتفقد القاعات الدراسية لبرنامج الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال.

الطلبة المتدربون سيتمكنون من الدخول في عمليات التداول على الأوراق المالية بواسطة تقنية خاصة تمثل المستخدمة في الأسواق المالية

وأشار سعادته إلى أن المشروع يعد من الأفكار الرائدة في هذا المجال على المستوى الإقليمي، وأنه يأتي في إطار التعاون المتواصل القائم بين الهيئة وجامعة الشارقة، انطلاقاً من حرصهما على تطوير آفاق العمل المشترك بينهما والاستفادة من الخبرات والقدرات المتاحة في المجالات المتصلة بتخصصات الجانبين، بمقتضى مذكرة التفاهم التي وقعت بينهما العام الماضي .

وقال إن جامعة الشارقة تعد من الجامعات القليلة جدا التي تمتلك "السوق المالية التدريبية"، أو مثل هذه الأدوات والوسائل التدريبية لطلبتها في مختلف دول العالم، خاصة أنها تتوافق مع استراتيجية الجامعة العامة في توفير أوسع وأعمق عناصر التدريب العملي وعوامله، لأن السوق المالية التدريبية توفر الإمكانيات العملية للطلبة، ليكونوا على اطلاع دائم وحي على التطورات والمضاربات العملية ليدرسوا ويتعلموا طرائق الاستثمار وفعالياته وأبعاده بصورة عملية وواقعية .

ووجه الأستاذ الدكتور سامي عبد الحميد محمود الشكر والامتنان لهيئة الأوراق المالية لتوفيرها هذه السوق المالية التدريبية في جامعة الشارقة .

من جهته، أوضح الأستاذ الدكتور حسين التميمي رئيس قسم التمويل والاقتصاد في كلية إدارة الأعمال رئيس لجنة السوق أنه في إطار سياسة الجامعة

عام .

وحول أهمية هذه السوق ومكوناتها وألية عملها وإمكانية استفادة الطلبة من خارج كلية إدارة الأعمال منها، أوضح الدكتور حسين التميمي أن جامعة الشارقة تتفخر بهذا الإنجاز الذي جعل من كلية إدارة الأعمال من الكليات الرائدة في الدولة وعلى مستوى جامعات الخليج، وأشار إلى أن السوق تتكون من قاعتين للتداول والتدريب كل قاعة مجهزة بشريط إلكتروني وشاشة عرض كبيرة مرتبط مباشرة بالأسواق المالية في الدولة، تعرض فيها أسعار الشركات المدرجة والتطورات الحاصلة على عمليات البيع والشراء، ويمكن للطلاب أن يمارس دوره كمستثمر وكمختص في تقييم الشركات واتخاذ القرار الاستثماري المناسب في ضوء البيانات المعروضة . وأضاف أن السوق تتضمن قاعتين للتداول يتم استخدامهما للأغراض التعليمية، حيث يجري تدريس أغلبية مساقات التمويل في هاتين القاعتين، لكي تتاح الفرصة للطلبة في الانتقال إلى العالم الحقيقي ومعايشة التطورات الحاصلة في الأسواق أولاً بأول، وتتاح الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لتكليف الطلبة بالواجبات السريعة التي تخص الشركات المدرجة وتقييمها وتكليفهم بإعداد الأبحاث في ضوء البيانات والتغيرات الخاصة بالأسعار، مؤكدة أنها فرصة ثمينة لتقييم الطلبة وحثهم على المواظبة والتعلم من خلال السوق المالية التدريبية .

على نحو عام، وكلية إدارة الأعمال على نحو خاص، بالتطوير المستمر للبرامج الأكاديمية، ولأن قسم التمويل والاقتصاد من الأقسام الأكاديمية الحديثة التي يراعى فيها تطبيق أحدث الطرق والأساليب العلمية والمبتكرة، تم إنشاء السوق المالية التدريبية بهدف نقل طلبة إدارة الأعمال وبشكل خاص طلبة التمويل إلى العالم الحقيقي للمال والأعمال والتعرف على كيفية القيام بالتداول الحقيقي للأسهم والسندات، ونشر الثقافة المالية والاستثمارية بين طلبة الجامعة بشكل



صاحب السمو الشيخ سلطان القاسمي في لقطة تذكارية لدى افتتاح قاعة التداول الافتراضية وفي الصورة سعادة عبدالله الطريقي وسعادة عيسى كاظم وقيادات جامعة الشارقة

المجلس الاستشاري للهيئة يبحث معايير تحديث وتطوير الأسواق المالية

الساحة الدولية، وذلك في ضوء قانون «دود-فرانك» الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من النماذج الرقابية الأخرى، ومدى تطبيق الاتجاهات الرقابية المطروحة حديثاً في الأسواق العالمية مثل أسواق المال بالولايات المتحدة، ودول أمريكا الجنوبية التي لم تتبن أياً من أسواقها لنظام الرقابة المزدوجة.

ويشار إلى أن المجلس الاستشاري تأسس عام ٢٠٠٧ في إطار مساعي الهيئة لارتقاء بأداء الأسواق المالية بالدولة، ومواكبة أحدث التطورات والتشريعات العالمية في الأسواق المالية، وذلك بهدف تقديم الاستشارات الفنية لمجلس إدارة الهيئة وإعداد الدراسات اللازمة للموضوعات التي يطلبها.

ويقوم المجلس بمتابعة المتغيرات المتعلقة بالقوانين والتشريعات والأنظمة الدولية، وكذلك كافة الأنظمة الفنية في الأسواق المالية العالمية مع اقتراح ما يتلاءم منها في مجال عمل الهيئة وأسواق الأوراق المالية والسلع بالدولة.



هيئة الأوراق المالية والسلع SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

أحجام الاستثمار المؤسسي في الأسواق المالية العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، والأدوار التي يتعين أن تقوم بها الهيئات الرقابية في هذا الصدد، كذلك تم تقييم التقدم الحاصل في تطبيق نظام التسليم مقابل الدفع وآخر التطورات العالمية في هذا المجال، إضافة إلى النظر في مدى الأخذ بأسلوب التقاص المركزي CCP على المستوى المحلي والإقليمي.

وناقش المجلس الاستشاري للهيئة الحاجة إلى تبني النماذج المطروحة حديثاً للأنظمة الرقابية على

ناقش المجلس الاستشاري للهيئة الأوراق المالية والسلع أبرز المستجدات في مجال الممارسات العالمية في أسواق الأوراق المالية، وأهم التطورات المتعلقة بالاتجاهات الحديثة في مجال الأنظمة الرقابية، ومعايير التحديث والتطوير للأسواق المالية بالدولة وذلك خلال اجتماع عقد في دبي مؤخراً.

وناقش الاجتماع، الذي عقد برئاسة سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة، عدداً من القضايا التي تتعلق بقطاع الأوراق المالية بالدولة؛ وذلك بمشاركة وحضور سعادة مبارك راشد المنصوري وسعادة عبد الله بن علي الهاملي عضوي مجلس إدارة الهيئة، وسعادة عيسى كاظم العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لسوق دبي المالي، وسعادة راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبو ظبي للأوراق المالية، وسعادة إبراهيم الزعابي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحث، وسعادة مريم السويدي نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الرقابة والترخيص والتنفيذ، وبعض مستشاري الهيئة.

تم خلال الاجتماع الاطلاع على جهود الهيئة في مجال تطوير البنية التشريعية للأسواق المالية والتي تضمنت إصدار خمسة أنظمة جديدة خلال العام الجاري، وذلك في ضوء الخطة الاستراتيجية للهيئة وبرنامج العمل الموضوع، والذي يتم من خلاله تحديث وإضافة المزيد من الأنظمة واللوائح الخاصة بالتعاملات في أسواق الأوراق المالية مع الحرص على الأخذ بأرقى المعايير والممارسات العالمية في هذا الشأن.

وتم كذلك عرض جهود الهيئة والأسواق في توفير كافة متطلبات ترقية الأسواق المالية إلى أسواق ناشئة وفق مؤشر مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال، ومشاريع تطوير الأسواق المالية بالدولة، خصوصاً فيما يتعلق بتوسيع وتعزيز سبل التكامل بين كل من سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي. وتم أيضاً استعراض أحدث الدراسات المتعلقة بقيام الأسواق المالية في العالم بالاستثمار في تكنولوجيا التداول والتقاص والتسوية للحفاظ على ثقة المستثمرين.

كما بحث الاجتماع كذلك دور الهيئة في تنظيم الاستثمارات البديلة alternative investments ، ومدى إمكانية قيام الهيئة بإصدار لوائح تختص بالموافقة على أعضاء مجالس إدارات الشركات المرخصة من الهيئة. وتطرق البحث، خلال الاجتماع، إلى ظاهرة تزايد

أعضاء المجلس الاستشاري

يضم المجلس الاستشاري للهيئة في عضويته نخبة من الخبراء البارزين في مجال الأوراق المالية على المستوى العالمي؛ في مقدمتهم السير أندرو لارج الذي سبق أن تقلد منصب نائب محافظ بنك إنجلترا من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٦، وعمل كرئيس للمجلس التحضيري للأوراق المالية والاستثمار التابع لسلطة الخدمات المالية بلندن، كما عمل أيضاً نائبا لرئيس مجلس إدارة بنك باركليز، ويتولى عمادة كلية كريست بريكون.

ومن أعضاء المجلس كذلك بول كوستر الرئيس التنفيذي السابق لسلطة دبي للخدمات المالية، والذي شغل في السابق منصب المفوض وعضو مجلس مدير هيئة الأسواق المالية الهولندية، كما شغل عدداً من المناصب الهامة في كل من بورصة أمستردام وعدداً من الشركات المالية العالمية.

كما يضم المجلس في عضويته أيضاً جوليرمو لارين الذي يتولى منصب رئيس مجلس إدارة مركز النظم والاستقرار للاقتصاديات الكلية بجامعة شيلي - كلية الاقتصاد ورئيس مؤسسة تشيلي كابيتال للاستشارات. وعمل سابقاً كرئيس لجنة الأسواق الناشئة بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، وتقلد أيضاً منصب الرئيس السابق للجنة المشرفة على التأمين والأوراق المالية والجهة المشرفة على صناديق التقاعد لحكومة شيلي.

ومن أعضاء المجلس الاستشاري للهيئة المحامي د. بول ماكو الذي شغل منصباً رفيعاً في هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، ومنصب رئيس مجموعة المطابقة وحوكمة الشركات بالولايات المتحدة، كما عمل أستاذاً للقانون والأسواق المالية بكل من جامعة واشنطن ومركز مورين للدراسات القانونية بجامعة بوسطن.

ويضم المجلس أيضاً جورج مولر الذي شغل منصب رئيس المجلس الرقابي لهيئة الأوراق المالية بهولندا، ورئيس العمليات التنفيذي لبورصة "يورونكست"، ورئيس اتحاد البورصات الأوروبية، والمدير العام لبورصة عقود الخيارات الأوروبية، والرئيس التنفيذي لبورصة أمستردام للأوراق المالية، ونائب رئيس مجلس إدارة بورصة لندن الدولية لتداول عقود الخيارات المالية والعقود الأجلة.



تنفيذ الآلية الجديدة بداية ٢٠١٣ اعتماد آلية جديدة لأسعار الإغلاق واحتساب مؤشر سوق أبوظبي



يعتمد سوق أبوظبي للأوراق المالية ابتداء من بداية العام ٢٠١٣، آلية جديدة لاحتساب أسعار الإغلاق واحتساب مؤشر السوق، وذلك في إطار حرص إدارة السوق على تطوير آليات العمل فيه بما يتماشى مع أفضل المعايير العالمية المطبقة بهذا الشأن.

وقال سعادة راشد البلوشي الرئيس التنفيذي للسوق، إن السوق قرر اعتماد طريقة المزايدة في السعر (Call Auction) لاحتساب سعر الإغلاق في السوق، حيث سيتم استحداث مرحلة جديدة من مراحل التداول تسمى "مرحلة ما قبل الإغلاق" تكون مدتها عشرة دقائق قبل انتهاء جلسة التداول، يتم فيها السماح لجميع الوسطاء بإدخال الأوامر إلى نظام التداول الإلكتروني وتعديلها دون تنفيذ، حيث سيقوم النظام عند انتهاء جلسة التداول باحتساب سعر الإغلاق وفقاً لنفس المعايير المتبعة لاحتساب سعر الافتتاح وتنفيذ كافة أوامر البيع والشراء القابلة للتنفيذ على هذا السعر بشكل تلقائي.

وأضاف أن اعتماد هذه الطريقة لاحتساب سعر الإغلاق قد جاء بعد دراسة واقية لآليات الاحتساب المعمول بها في الأسواق الإقليمية والعالمية والوقوف على مزايا وعيوب كل طريقة، حيث تبين أن آلية المزايدة في السعر تعبر بشكل دقيق عن تفاعل قوى العرض والطلب في السوق بلحظة الإغلاق، حيث سيكون سعر الإغلاق المحتسب يمثل اتجاه السعر في تلك اللحظة،

كما أن من أهم مزايا هذه الآلية أنها تحد وبشكل كبير من التداولات التي يقصد بها التأثير على سعر الإغلاق بصورة مخالفة للأنظمة المعمول بها في السوق. وبين أنه وضمن هذا الإطار، فقد أجرى السوق مراجعة لحدود تغير الأسعار المسموح بها عن سعر الإغلاق السابق في ظل استخدام نسبة الـ (١٠٪) المعتمدة حالياً منذ إنشاء السوق، وقرر السوق تعديل حدود تغير الأسعار المسموح بها لتكون (١٥٪) من سعر الإغلاق السابق كحد أقصى ارتفاعاً، والإبقاء على نسبة (١٠٪) من سعر الإغلاق السابق كحد أدنى انخفاضاً كما هي من دون تعديل، ويأتي هذا التعديل ضمن الحدود المسموح بها من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع لتغير الأسعار. ونوه إلى أن سوق أبوظبي للأوراق المالية سيبدأ اعتباراً من بداية العام ٢٠١٣ في اعتماد آلية جديدة لاحتساب مؤشر السوق، حيث سيتم احتساب المؤشر على أساس الأسهم الحرة المتاحة للتداول، أي أن وزن كل شركة مدرجة في المؤشر سيعتمد على عدد الأسهم المتاحة للتداول فقط واستبعاد أثر الأسهم غير الحرة

التي تم تحديدها بأنها الأسهم المملوكة من قبل الجهات الحكومية وأسهم المؤسسين خلال فترة حظر تداولها والملكيات التي تبلغ (١٠٪) أو أكثر من رأس مال الشركة المدرجة والأسهم غير المودعة.

وأوضح أن اعتماد هذا المبدأ في احتساب المؤشر سيجعله يعبر بشكل أدق عن حركة السوق لأنه يستبعد أثر الأسهم غير القابلة للتداول والتي تشكل نسبة لا بأس بها من رؤوس أموال الشركات المدرجة في السوق، كما سيساهم اعتماد هذا المبدأ في الحد من التأثير الكبير على المؤشر من قبل الأسهم ذات الأوزان الكبيرة والتي تحتوي على نسبة كبيرة من الأسهم غير القابلة للتداول، لأنه وفي حال تداول عدد بسيط منها في الوقت الحالي تؤثر على المؤشر تأثيراً جوهرياً، أما بعد اعتماد المبدأ الجديد سيكون التأثير بحجم الأسهم القابلة للتداول فقط من تلك الشركة.

وأضاف أن اعتماد هذه الآلية يتماشى مع النهج الحديث في الأسواق المالية لاحتساب المؤشرات. وقال إن إدارة السوق قد بدأت حملة تثقيفية

تعديل حدود تغير
الأسعار المسموح
بها لتكون (١٥٪)
من سعر الإغلاق
السابق كحد
أقصى ارتفاعاً

وتوعوية لمضمون القرارات الجديدة والآليات المنبثقة عنها قبل تطبيقها، وذلك حرصاً من إدارة السوق على التواصل التام مع جميع الجهات ذات العلاقة بعمل السوق وإعلامها بالقرارات التي يصدرها السوق واخذ ملاحظاتهم عليها.



سعادة محمد الحضري يتسلم الجائزة من مديرة السياسات بشركة "فيسبوك" ومدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية

تقديرًا لدوره في تعزيز التوعية الاستثمارية ودعم الشفافية

موقع «الفييس بوك» للهيئة يفوز بجائزة «أفضل منصة تفاعلية»

بعدد من المنصات الأخرى ووجود جمهور يتابعه، والدور الإعلامي الذي يؤديه الموقع من خلال نشره الأخبار والمواد الإعلامية.

وتضمن المنتدى حلقة نقاشية حول "التحديات التي تواجه شبكات التواصل الاجتماعي، ودور الجهات الحكومية في تعزيز مفهوم الشفافية" تحدث فيها مدير البحوث بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية وإليزابيث ليندر مديرة السياسات والشؤون الحكومية لمنطقة الشرق الأوسط وأوروبا في شركة "فيسبوك".

شارك في المنتدى ٦٠ جهة أخرى من دول مجلس التعاون والأردن ومصر ولبنان، من بينها ٦ جهات حكومية من دولة الإمارات العربية المتحدة فازت بجوائز ضمن المسابقة هي هيئة الأوراق المالية والسلع، والهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة الأشغال، والقيادة العامة لشرطة أبوظبي، والقيادة العامة لشرطة دبي، والقيادة العامة لشرطة عجمان، وقد كانت الفعالية فرصة للتواصل بين مختلف الجهات المشاركة من مختلف الدول العربية وتبادل التجارب والخبرات والتعرف على أساليب مواجهة التحديات التي تطرأ في هذا المجال.

الاستثمارية وتعميق مفهوم الشفافية والإفصاح في أسواق الأوراق المالية بالدولة، فضلاً عن مواكبة توجهات القيادة الحكيمة لدولة الإمارات العربية المتحدة للتحويل إلى الحكومة الإلكترونية، وتشجيع تقديم الخدمات إلكترونياً، والتواصل مع المتعاملين عبر شبكات التواصل الاجتماعي ومن خلال البيئة الرقمية".

وأضاف الطريقي أن إطلاق الهيئة مواقعها على شبكات التواصل الاجتماعي وفيسبوك تحديداً إيماناً منها بأن لها دوراً مسانداً لوسائل الإعلام التقليدية في تأدية الوظائف الرئيسية (الإعلام - التوجيه - التثقيف - الترفيه)، وأنها تستطيع القيام بهذا الدور بدرجة عالية من الكفاءة وبسرعة أكبر، ومع قدرة أكثر شمولاً واتساعاً من حيث النطاق الجغرافي لاستقاء وبث المعلومات والأخبار.

و اختارت لجنة التحكيم المكونة من عدد من الخبراء والشخصيات المحايده موقع الفييس بوك الخاص بالهيئة بناء على عدة معايير موضوعية، تضمنت سهولة البحث عن الموقع والوصول إليه، ومستوى التصميم والأسلوب المستخدم، ومدى التفاعلية، وثراء المعلومات والمضمون الذي يحتويه الموقع، واتصاله

فاز موقع "الفييس بوك" الخاص بهيئة الأوراق والسلع بجائزة "أفضل منصة تفاعلية/ فئة الهيئات الرسمية والجهات الحكومية العامة"، وذلك في مسابقة، "جائزة درع الحكومة الإلكترونية"، التي أقيمت على هامش المنتدى، الذي عقدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع أكاديمية جوائز الإنترنت في المنطقة العربية في جمهورية مصر العربية سبتمبر الماضي.

وتسلم سعادة محمد خليفة الحضري، نائب الرئيس لشؤون الخدمات المؤسسية والمساندة بالهيئة، درع الجهة الفائزة من إليزابيث ليندر مديرة السياسات والشؤون الحكومية لمنطقة الشرق الأوسط وأوروبا في شركة "فيسبوك"، وتم التكريم بحضور د.رفعت الفاعوري مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية وبيبار مكرزل رئيس أكاديمية جوائز الإنترنت في المنطقة العربية.

وقال سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة إن "تكريم الهيئة في هذه الفعالية وفوزها بالجائزة يأتي في إطار الجهود التي تبذلها لتنويع الآليات التي تستخدمها لتعزيز منظومة التوعية

الهيئة تحصل على شهادة الأيزو ١٠٠٢:٢٠٠٤



حصلت هيئة الأوراق المالية والسلع على شهادة الجودة ISO 1002:2004 في مراجعة ملاحظات المتعاملين، وبذلك تصبح الهيئة في طليعة الجهات الاتحادية التي تحصل على هذه الشهادة.

تسلم كل من سعادة إبراهيم الزعابي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحث وسعادة محمد الحضري نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الخدمات المؤسسية والمساندة شهادة "الأيزو" من المدير الإقليمي لمؤسسة "لويدزجسترز" العالمية. وكانت الهيئة قد تأهلت للحصول على هذه الشهادة بعد اجتيازها عملية التدقيق الخارجي التي أجرتها "لويدزجسترز"، الجهة المانحة للشهادة، وذلك للتأكد من مطابقة الإجراءات المتبعة في الهيئة لأفضل المواصفات المعيارية المتبعة عالمياً لإدارة ومعالجة ملاحظات المتعاملين. وانضمت الهيئة بعد هذه الخطوة إلى قائمة الجهات والمؤسسات العالمية التي تتعامل مع ملاحظات المتعاملين وفق أفضل المعايير العالمية.

يشار إلى أن نظام إدارة ومعالجة ملاحظات المتعاملين بالهيئة مبني على نظام بوابة الاقتراحات

قد قامت بتنفيذ هذه المبادرة عبر تعيين فريق لمراجعة ملاحظات المتعاملين والرد عليها بسرعة وكفاءة، ومن دون تأخير، عبر اتباع نظام إداري متكامل، ووضع أهداف ومؤشرات أداء لقياس الكفاءة وسرعة الرد. والملاحظات لحكومة دولة الإمارات (حكومي) المتبع في الجهات الاتحادية، كما أنه يتوافق مع المواصفة القياسية الأيزو 1002:2004 بما يحقق الاستجابة السريعة والفعالة لملاحظات المتعاملين. وكانت الهيئة

«وثيقة قيم وسلوكيات المواطن الإماراتي» تهدف لتنشئة جيل واع بمسؤولياته وواجباته

والواجبات المتبادلة بين المواطن والوطن، وبما يتضمن العيش المشترك على أرضه بسلام وأمان. كما حددت الوثيقة أبعاد المواطنة على مستويات ثلاثة هي: الأخلاق والسلوكيات العامة، والأسرة والمجتمع، والوطن.

وفيما يتعلق بالأخلاق والسلوكيات العامة، أكدت الوثيقة أهمية تحلي المواطن بالأخلاق الحميدة والسلوكيات الفاضلة، التقيد بالقيم الإسلامية والتسامح الديني، والاعتزاز بالعادات والتقاليد الأصلية، وأن يكون نمونجاً وقُدوة في الاجتهاد والمثابرة، والابتكار والريادة، وتحقيق الذات، والتمثيل خارج الدولة.

وعلى مستوى الأسرة والمجتمع حددت الوثيقة صور المواطنة في بناء أسرة متماسكة ومفيدة للمجتمع، وضمان الحرية لبقية أفراد المجتمع، والتكافل والترابط الاجتماعي.

كما حددت الوثيقة صور المواطنة على مستوى الوطن في الولاء للوطن، والعلم والعمل، والوحدة والتلاحم، واحترام التشريعات، والحفاظ على البيئة، والحفاظ على الممتلكات العامة، والوعي بالحقوق والواجبات.



تهدف "وثيقة قيم وسلوكيات المواطن الإماراتي" إلى تنشئة جيل إماراتي واع بمسؤولياته وواجباته. وتتضمن "وثيقة قيم وسلوكيات المواطن الإماراتي" تعريفاً بمفهوم المواطنة وصورها وأبعادها الثلاثة: على مستوى الوطن بحيث تضمن.. مواطن وفي للوطن ويحترم القوانين ويسعى إلى رفعة الوطن وازدهاره، وعلى مستوى الأسرة والمجتمع بحيث تستهدف مواطن يسعى إلى توفير حياة كريمة لأسرته ومدرك لمسؤولياته تجاه بقية أفراد المجتمع، وعلى مستوى الأخلاق والسلوكيات العامة للتأكيد على ضرورة أن يتحلى المواطن بالأخلاق الحميدة والسلوكيات الفاضلة ويسعى لتحقيق ذاته.

وقد عرفت الوثيقة مفهوم المواطنة على أنه "موروث مشترك من المبادئ والقيم والعادات والسلوكيات بين الأفراد في الدولة الواحدة، والتي تسهم في تشكيل شخصية المواطن وتمنحها خصائص تميزه عن غيره من المواطنين في الدولة الأخرى، وبمعنى آخر، هي عبارة عن عضوية الفرد التامة والمسؤولية في الدولة أو أي مجتمع ما، وما يترتب على تلك العضوية من مجموعة من العلاقات

المتبادلة بين الطرفين".

وعن صور المواطنة أوضحت الوثيقة أن المواطنة لا بد أن تمارس بدوافع ذاتية وقناعات نابعة من الإيمان بأهميتها حيث أن المواطنة الحققة تظهر في سلوك المواطن ومعاملاته المختلفة مع الآخرين، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطن ومجتمعه ككل، والحقوق



جانب من اجتماع لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول «التعاون»

لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول «التعاون» تبحث

توحيد قواعد الإدراج والإفصاح والحوكمة والاكتمالات والرقابة في الأسواق الخليجية

ومتابعة المشاريع المشتركة في قطاع الأوراق المالية، وتبادل المعلومات والخبرات والتدريب بهدف التطوير والارتقاء بمستوى أداء العمل في الأسواق المالية عموماً. وفيما يتصل بفريق عمل الإدراج والإفصاح والحوكمة، تم استعراض التقارير الدورية عن مدى تطبيق القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية والمقترحات لتحسينها وتطويرها، والتطورات والمستجدات في موضوعات الإدراج والإفصاح والحوكمة. كما تناول الاجتماع نتائج اجتماعات فريق عمل الإصدارات الأولية والاكتمالات بالأسواق المالية المتعلقة بمشروع القواعد الموحدة لإصدار وطرح وحدات صناديق الاستثمار بدول المجلس والتوصية بإحالتها للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.

و تناول نتائج الاجتماعين الرابع والخامس لفريق عمل الإشراف والرقابة على الأسواق المالية بدول المجلس بخصوص مشروع القواعد الموحدة للإشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية بدول المجلس، وما تضمنه الاجتماع الرابع للفريق من الدروس المستفادة من العرض المرئي المقدم من هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات من دراسة حالة عملية لإجراءات التحقق في مخالفات التداول، والشكر الموجه للهيئة على العرض المتميز.

ضم وفد هيئة الأوراق المالية والسلع في عضويته كل من د. عبيد الزعابي مستشار البحوث ومدير إدارة البحوث والتطوير وعبد اللطيف الشامسي مدير إدارة الشؤون القانونية بالهيئة.

اختيار هيئة الأوراق المالية لإجراء دراسة عن آليات التعاون بين الهيئات الرقابية والأسواق

كما وجه الاجتماع بإعادة تقديم القواعد الموحدة لإصدار وطرح صناديق الاستثمار بعد إجراء مزيد من الدراسة عليها، وبالإضافة إلى ذلك، تم خلال الاجتماع استعراض خطة العمل والبرنامج الزمني لتحقيق المهام التي أوكلت لفريق العمل.

وتابع الرئيس التنفيذي للهيئة أن "الاجتماعات التي تعقدها لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم)، تستهدف دعم وتعزيز آليات التنسيق بين الهيئات الرقابية بدول مجلس التعاون بهدف توحيد السياسات المتعلقة بالأسواق المالية سواء فيما يخص التسجيل والإدراج المشترك، أو الإصدارات والاكتمالات الأولية، أو ضوابط التداول في الأسواق، إضافة إلى العمل لمواءمة التشريعات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، ومواكبة التطورات والمستجدات في آليات العمل إقليمياً وعالمياً، وأكد أهمية التنسيق بين دول المجلس والمنظمات الإقليمية والدولية ومن بينها "الأيوسكو"،

شاركت هيئة الأوراق المالية والسلع في الاجتماع السابع لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد بمقر الأمانة العامة لدول المجلس بالرياض. ترأس وفد الهيئة سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة في الاجتماع الذي جرى خلاله بحث أهم وأخر التطورات في الأسواق المالية بدول المجلس.

وتناول الاجتماع نتائج عمل كل من فريق الإدراج والإفصاح والحوكمة، وفريق الإصدارات الأولية والاكتمالات بالأسواق المالية، وكذلك ما أسفر عنه الاجتماعين الرابع والخامس لفريق عمل الإشراف والرقابة على الأسواق المالية بدول المجلس، والاجتماع الثاني لفريق عمل مسؤولي التدريب والدراسات بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.

وقال سعادة عبد الله الطريقي إن "الاجتماع بحث سبل تكامل الأسواق المالية والسعي لتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها، وذلك في إطار الاهتمام بتطوير تكامل الأسواق المالية بدول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة، وفق ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية لتفعيل السوق الخليجية المشتركة وتعظيم الاستفادة منها".

وأوضح الطريقي أنه تم خلال الاجتماع اختيار هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات للقيام بإجراء دراسة حول آليات التعاون بين الهيئات الرقابية والأسواق المالية. وأضاف أن أعضاء اللجنة أكدوا أهمية استمرار تزويد الأمانة العامة بتقارير دورية حول مدى تطبيق القواعد التي رفعتها اللجنة الوزارية،



أكدت أن دولة الإمارات سباقة في تطبيق ضوابط الحوكمة بأسواق المنطقة

الهيئة تشارك في مؤتمر «القمة المصرفية العربية الدولية» في برلين

تطبيق هذا القرار من حملات توعية وبرامج تثقيفية وورش عمل متخصصة نظمتها الهيئة للشركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق المالية، مع حثها المستمر لمجالس تلك الشركات على ضرورة الاستفادة من الفترة الاختيارية لتطبيق ضوابط الحوكمة للتعرف على رأيها والاستفادة من النتائج التي خلصت إليها في إجراء تعديلات تمكن من تحقيق النتائج المرجوة من إصدار القرار.

وأضاف الرئيس التنفيذي للهيئة في نهاية مشاركته إلى أن الهيئة بدأت منذ مطلع العام الحالي بإيفاد فريق متخصص إلى الشركات للاطلاع عملياً على إجراءات تطبيق ضوابط الحوكمة والتحقق من التزامها بمتطلبات تطبيقها خصوصاً فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية بالشركة، وألية عمل المجلس، واللجان المنتبذة عنه وغيرها من الأمور ذات الصلة بالحوكمة، إضافة إلى تقديم المشورة لهذه الشركات من أجل تفعيل التطبيق السليم والفعلي للحوكمة، ومتابعة التغييرات التي أحدثتها الحوكمة داخل الشركات المعنية بالتطبيق.

وتم خلال جلسات المؤتمر بحث ومناقشة وتعزيز حوكمة الشركات بهدف إصلاح الأسواق المالية لمواجهة الأزمات، وتطورات الاقتصاد العالمي في ضوء الأوضاع المالية والاقتصادية الدولية، وخصوصاً العلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وانعكاسات المخاطر السياسية على التصنيف السيادي للحكومات وللمؤسسات المالية. كما جرى خلال مناقشات المؤتمر استعراض عدد من القضايا المصرفية المعاصرة، وبحث تأثير عدد من القرارات الدولية على القطاع المالي ومن بينها قرارات مجلس الأمن وقانونو الامتثال الضريبي الأمريكي.



هيئة الأوراق المالية والسلع في هذا الصدد؛ حيث نوه الطريفي إلى مبادرة الهيئة بالمشاركة في إعداد مشروع المبادئ الموحدة لدول المجلس، الذي وافقت عليه اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأوصت برفعه إلى المجلس الأعلى لاعتماده والعمل به لمدة عامين بشكل استراتيجي تمهيداً لمراجعتها والعمل به بصفة الزامية بعد ذلك.

وقارنت ورقة العمل بين المبادئ الموحدة لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث كشفت عن وجود نقاط اتفاق عديدة بين كليهما.

كما استعرضت الورقة البحثية تطور تجربة الحوكمة في دولة الإمارات منذ منتصف العقد الماضي وصولاً إلى التطبيق الإلزامي في مايو ٢٠١٠ للقرار الوزاري رقم ٥١٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي، مع ما صاحب

مجموعة من المبادئ الاسترشادية في مجال حوكمة الشركات. ولفت الطريفي خلال استعراضه لنتائج تطبيق الحوكمة في أسواق الدولة إلى أن دولة الإمارات تعد من الدول الرائدة والسباقة في المنطقة التي بادرت بتطبيق الحوكمة، وأن نسبة إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة للعام عن تقارير الحوكمة للعام ٢٠١١ بلغت ٩٧,٥٪، كما بلغ عدد الشركات التي زودت الهيئة بتقارير الحوكمة للعام ٢٠١١ (٧٨) شركة من أصل (٨٠) مطالبة بإصدار تقرير الحوكمة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢. وأشار إلى أن غالبية هذه الشركات التزمت بتزويد الهيئة بالتقرير كاملاً وحسب النموذج المعتمد من الهيئة. وأوضح أن الهيئة تقوم منذ العام ٢٠٠٩ بنشر تقارير الحوكمة الصادرة عن الشركات المحلية المدرجة المعنية بتطبيق القرار رقم ٥١٨ لسنة ٢٠٠٩ على موقعها الإلكتروني الرسمي.

الحوكمة في دول «التعاون»

سلطت الورقة الضوء على تجربة حوكمة الشركات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور

شاركت هيئة الأوراق المالية والسلع في فعاليات مؤتمر «القمة المصرفية العربية الدولية لعام ٢٠١٢» الذي عقد في برلين. وألقى سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع الضوء على التجربة الرائدة لدولة الإمارات في تطبيق ضوابط حوكمة الشركات، والنتائج المتميزة لتطبيق ضوابط الحوكمة في الدولة خلال الفترة الماضية، والمبادرات الأخرى المتعلقة بتطبيق الحوكمة في الإمارات، وذلك من خلال بحث علمي متكامل عن «حوكمة الشركات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة حالة لدولة الإمارات العربية المتحدة».

وقدم الطريفي مشاركته خلال جلسة عمل بعنوان «السياسات المالية الوطنية وسبل تعزيز الثقة»، وقد تميزت الجلسة بحضور نوعي من قبل المشاركين في المؤتمر، والذي دُعِيَ إليه ممثلو كبريات المنظمات الدولية، وكبار المسؤولين في مؤسسات مالية ومصرفية دولية وعربية بارزة من بينها منظمة التعاون والتنمية OECD، وجمعية المصارف الأوروبية EBF، ومنظمة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومجلس الاستقرار المالي FSB، وجمعية المصارف الفرنسية BFB، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنندى المصرفيين الدوليين IBF، وعدد من وزراء المال والاقتصاد، ومحافظي مصارف مركزية من مختلف دول العالم.

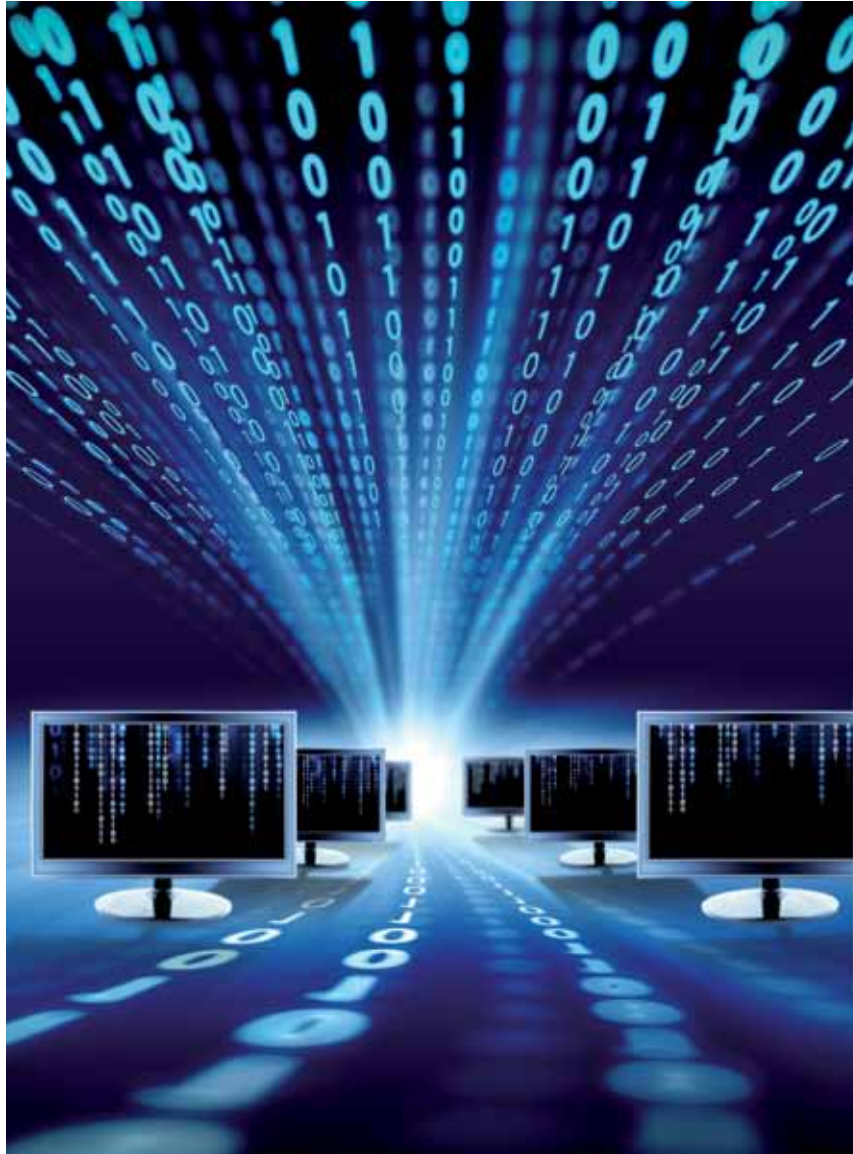
ضوابط الحوكمة

واستعرضت ورقة هيئة الأوراق المالية عدة نقاط من بينها، أهمية ضوابط حوكمة الشركات، والمفاهيم المختلفة لها وأهدافها، والجهات المرتبطة بها، والإطار العام لمحاو الحوكمة.

كما استعرض الرئيس التنفيذي للهيئة كذلك مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باعتبارها تمثل



تشمل التحول الإلكتروني في ٣٢ خدمة الهيئة تستكمل أتمتة خدماتها مع نهاية ٢٠١٣



تستكمل هيئة الأوراق المالية والسلع خطة أتمتة جميع الخدمات التي تقدمها مع نهاية العام ٢٠١٣، وذلك في إطار سعيها لمواكبة عمل حكومة الإمارات الإلكترونية، والتي تستهدف تسريع التحول الإلكتروني لكافة الخدمات المقدمة للجمهور والشركات على حد سواء.

وتشمل قائمة الخدمات التي يجري العمل عليها من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع خلال ٢٠١٢-٢٠١٣ بناء على خطة التحول الإلكتروني، ٣٢ خدمة، تم الانتهاء من أتمتة ١١ خدمة منها مع نهاية العام ٢٠١٢، فيما تشمل المرحلة الثانية، والتي ستطبق في النصف الأول من العام ٢٠١٣ نحو ١٠ خدمات و ١١ خدمة أخرى مع نهاية العام ذاته، وبذلك تصبح جميع الخدمات مقدمة إلكترونياً، الأمر الذي يعتبره العديد من الخبراء بأنه إنجاز كبير يضاهي أفضل الممارسات العالمية المطبقة بهذا الخصوص بما يوفره من وقت وجهد على جميع الأطراف ذات العلاقة بعمل الهيئة.

وقال الخبراء إن هذا الإنجاز يتماشى مع الرؤية الحكيمة لقيادة دولة الإمارات وتطبيقاً للمرسوم الاتحادي الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله"، بشأن تأسيس الهيئة العامة للمعلومات في العام ٢٠٠٨، وقرار مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الذي اعتمد خطة الحكومة الإلكترونية الاتحادية ٢٠١٢-٢٠١٣ في شهر فبراير الماضي.

وتفصيلاً، فإن قائمة الخدمات ذات الأولوية في التحول الإلكتروني بالنسبة لهيئة الأوراق المالية والسلع، والتي توفرت مع نهاية العام ٢٠١٢ تشمل تجديد تسجيل الشركات المساهمة العامة والموافقة على عقد الجمعيات العمومية لشركات المساهمة العامة وإعداد شهادات لمن يهيمه الأمر وتجديد ترخيص شركات الأوراق المالية (الوسطاء) إلى جانب خدمة ترخيص شركات وساطة الأوراق المالية والفصل في المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية وتجديد قيد الشركة المساهمة العامة وتجديد الحفظ الأمين وترخيص الحفظ الأمين وترخيص أمين سجل الشركات المساهمة الخاصة وتجديد ترخيص أمين سجل الشركات المساهمة الخاصة.

أما المرحلة الثانية من الخطة التي ستتم في النصف الأول من العام ٢٠١٣، فتتضمن الخدمات الخاصة

بتولى قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية في هيئة تنظيم الاتصالات مسؤولية الإشراف على عملية التحول الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومتابعة تنفيذ خطة الحكومة الإلكترونية الاتحادية، بما يضمن تعزيز إمكانيات البنية التحتية المشتركة للجهات الحكومية الاتحادية، ورفع جاهزية التحول الإلكتروني للخدمات التي تقدمها الحكومة للمتعاملين.

بتعديل الأنظمة الأساسية لشركات المساهمة العامة وترخيص شركات الوساطة للسك وقيد الشركات المساهمة العامة لدى الهيئة وتجديد خدمة الاستشارات المالية والتحليل المالي وشطب قيد الشركة، والنظر في طلبات إصدار أدوات الدين وطلبات التحكيم، وترخيص خدمة الاستشارات المالية والتحليل المالي وتحول الشركات إلى المساهمة العامة وتأسيس الشركات المساهمة العامة.

بنمو نسبته ٥٨٦%

١,٥٣ مليار درهم الاستثمارات الأجنبية في الأسهم المحلية خلال ٢٠١٢

سوق الإمارات الأفضل أداءً بين أسواق دول مجلس التعاون

النمو الملحوظ بنسبة الاستثمارات المؤسسية إلى تدفق هذه الاستثمارات المؤسسية إيجابياً في سوق دبي خاصة في الربع الأول والثاني من عام ٢٠١٢. وقد نمت الاستثمارات المؤسسية في سوق دبي المالي بنسبة ٣٠٠٪ لتصل إلى ١,٠٦ مليار درهم في ٢٠١٢ مقارنة مع ٢٦٥ مليون درهم في ٢٠١١.

وتصدرت أسواق الأسهم المحلية بورصات دول مجلس التعاون الخليجي بنهاية تداولات العام ٢٠١٢، كأفضل الأسواق أداءً خلال العام، بمكاسب بلغت قيمتها ٣٣ مليار درهم.

وحقق مؤشر سوق الإمارات المالي أكبر نسبة ارتفاع بين أسواق الخليج خلال العام، بنسبة ٩,٣٩٪، وتصدر سوق دبي المالي القائمة، كأفضل الأسواق ارتفاعاً بنسبة ١٩,٩٪ مقارنة مع انخفاض نسبته ١٧٪ خلال عام ٢٠١١، يليه سوق أبوظبي في المرتبة الثانية بارتفاع نسبته ٩,٥٪ مقارنة مع انخفاض نسبته ١١,٦٪ عام ٢٠١١.

وحل السوق السعودي تالياً، وسجل ارتفاعاً خلال ٢٠١٢ بنسبة ٥,٩٨٪، يليه سوق الكويت بنسبة ٢,٠٦٪ وسوق مسقط ١,١٥٪، في حين منيت البورصة البحرينية بأكبر الخسائر خلال العام بلغت نسبتها ٦,٨٣٪ وبورصة قطر ٤,٧٩٪.

نمت الاستثمارات الأجنبية في سوق أبوظبي للأوراق المالية و سوق دبي المالي بنسبة ٥٨٦٪ خلال العام ٢٠١٢ لتصل إلى نحو مليار و ٥٣٨ مليون درهم، مقارنة مع ٢٢٤ مليون درهم في العام ٢٠١١.

واستقطب سوق دبي المالي ما يقارب ٤٦١ مليون درهم، فيما استقطب سوق ابوظبي ١٠٧٧ مليون درهم. وشهد الربع الثاني أعلى قيمة للاستثمار الأجنبي في سوق دبي حيث بلغ ما يعادل ٢٣٦ مليون درهم، في حين شهد الربع الثالث الأعلى قيمة لسوق أبوظبي بما يعادل ٦٩١ مليون درهم.

وبلغ معدل قيمة التداولات اليومية في سوق الإمارات ما يقارب ٢٨١ مليون درهم لعام ٢٠١٢ مقارنة مع ٢٢٧ مليون درهم لعام ٢٠١١، أي بنمو نسبته ٢٤٪ لعام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١.

وبلغ معدل قيمة التداولات اليومية محسوبة على أساس ربع سنوي، نحو ١٩٤ لسوق دبي ٨٨ مليون درهم لسوق أبوظبي لعام ٢٠١٢.

وبلغ مجموع قيمة تدفق الاستثمارات المؤسسية لكل من سوق دبي و سوق أبوظبي حوالي مليار و ٢٦ مليون درهم لعام ٢٠١٢ مقارنة مع ٢٠٦ - مليون درهم لعام ٢٠١١، بنمو نسبته ٥٩٩٪، ويُعزى

و تشمل المرحلة الثالثة والأخيرة، والتي تنتهي في العام ٢٠١٣، تقديم خدمة استشارية قانونية، وترخيص موظفي شركات الوساطة، وشطب نهائي لشركة وساطة السلع، وتجديد ترخيص شركات وساطة السلع، والترقيم الدولي للأوراق المالية، وشطب مؤقت لشركة وساطة السلع، ومنح عدم ممانعة للتداول بالأسواق المالية الأخرى، والموافقة على شراء الشركات لأسهمها، وإصدار شهادة بدل فاقد، وإيقاف مؤقت لشركة الأوراق المالية، وشطب نهائي لشركة الأوراق المالية.

وأكد مصطفى الدقاق الخبير الاقتصادي والمالي في شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية أن من شأن التحول الإلكتروني في إنجاز جميع الخدمات التي تقدمها هيئة الأوراق المالية الارتقاء بمستوى الخدمات إلى أفضل الممارسات العالمية، مشيراً إلى أن مسيرة الهيئة بهذا الخصوص باتت تستحق الإشادة خاصة مع إصرار مجلس إدارتها على المضي في التسهيل باستمرار على جميع المتعاملين سواء كانوا أفراداً أو شركات.

وأضاف أن الهيئة، وخلال فترة قصيرة، استطاعت تقديم العديد من خدماتها إلكترونياً، وهي تواصل جهودها لتوفير منظومة إلكترونية متكاملة للعملاء مع نهاية العام ٢٠١٣.

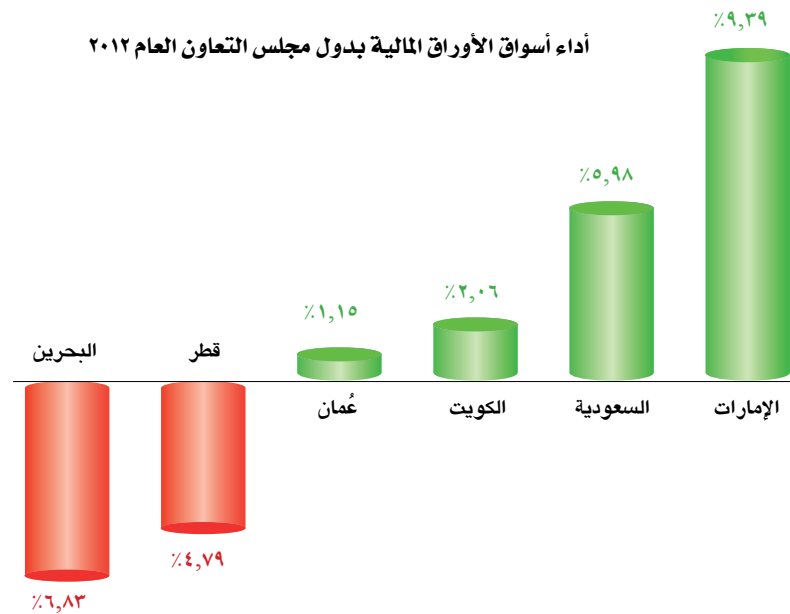
من جانبه، قال خالد باسردة الخبير المالي إن تحول هيئة الأوراق المالية والسلع في تقديم خدماتها من الأسلوب التقليدي إلى الإلكتروني يعد خطوة مهمة في توفير الوقت والجهد على المتعاملين معها كما أنه يشكل نقطة تحول أخرى في مسيرة إنجازاتها التي بدأت منذ تأسيسها سواء على المستوى التشريعي أو الرقابي.

وأشار إلى أنه كلما تم التسهيل على المتعاملين في اتمام الإجراءات الخاصة ذات العلاقة بعملهم مع هيئة الأوراق المالية والسلع كلما كان ذلك يصب في مصلحة جميع الأطراف، ودعمًا لخطط حكومة دولة الإمارات نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية، مؤكداً أن الخدمة الإلكترونية تساهم في تجاوز الكثير من الإجراءات الروتينية إلى جانب كونها أكثر وضوحاً من حيث الإجراءات المطلوب اتباعها للحصول على أي من الخدمات التي تقدمها الهيئة بدلاً من الأسلوب التقليدي في متابعة المعاملات.

وأكد أن الجهود والمبادرات التي قامت بها الهيئة شملت العديد من النواحي الهادفة إلى تحسين البنية التحتية الإلكترونية لها، مثل تنظيم عمل الشركات والمستثمرين في الأسواق المالية، فضلاً عن ذلك العمل على الارتقاء بخدمة العملاء وتقديم خدمات متعددة لإجراء وتخليص المعاملات بشكل عام.

وأوضح أنه وفي المحصلة النهائية فإن حوسبة الخدمات الحكومية بشكل عام لها إيجابيات كثيرة على الأفراد والحكومات من خلال تسريع الإجراءات.

أداء أسواق الأوراق المالية بدول مجلس التعاون العام ٢٠١٢





سعادة عبد الله الطريقي وعدد من مسؤولي الهيئة خلال تقطيع كعكة الاحتفال

هيئة الأوراق المالية تحتفل باليوم الوطني الحادي والأربعين

احتفالاً باليوم الوطني الحادي والأربعين لدولة الإمارات العربية المتحدة، نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع احتفالية كبيرة بحضور سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة ونواب الرئيس التنفيذي ومديري الإدارات وكافة موظفي الهيئة.

وقام الرئيس التنفيذي للهيئة بغرس شجرة الاتحاد في فناء مقر الهيئة بدبي، كما ألقى سعادته كلمة خلال هذا الاحتفال ثمن فيها الذكرى الغالية لقيام الاتحاد، مشيراً إلى أننا نستحضر، في هذه المناسبة الغالية على قلب كل إماراتي وعربي، نكرى الآباء المؤسسين أصحاب الفضل في تأسيس هذا الصرح العظيم الذين عقدوا العزم على أن تجتمع الرايات تحت راية واحدة، وتنتذكر الأيدي البيضاء للمغفور لهما بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الاتحاد وباني نهضتها والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم اللذين قدما بعطائهما وإنجازتهما مثلاً نادرًا على درب التقدم والإخلاص والتفاني من أجل رفعة شأن الوطن.

ونوه الطريقي بالتطور الكبير الذي شهدته الدولة خلال الفترة الماضية من عمر الاتحاد، والمكانة العالية التي تبوأتها دولة الإمارات على مختلف الأصعدة، بفضل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله).

وتم تزيين إدارات الهيئة في مقرها بأبوظبي وفرعها بدبي بالأعلام واللافتات وشعار روح الاتحاد، وخلال الاحتفال قامت إدارة الإعلام والاتصال بتوزيع الهدايا التذكارية، التي تعبر عن تراث الدولة وتمجد ماضيها وحاضرها، على المشاركين في الاحتفال من أعضاء الجهاز الفني والإداري للهيئة البالغ عددهم ١٨٠ موظفاً وموظفة.





مبنى الهيئة في دبي وقد تم تزيينه بالأعلام



سعادة عبد الله الطريقي يقوم بزراعة شجرة الاتحاد



سعادة محمد الحضري وسعادة مريم السويدي يشاركان في أحد الأنشطة الخيرية للهيئة بمناسبة اليوم الوطني



لقطة تذكارية لموظفي الهيئة بحضور سعادة الرئيس التنفيذي



سعادة عبد الله الطريقي وسيمون كولهان في صورة جماعية مع عدد من مسؤولي الهيئة والمعهد عقب توقيع الاتفاقية

بهدف تطوير أسواق المال وتأهيل الكوادر المواطنة

«الأوراق المالية والسلع» توقع ٧ مذكرات تفاهم في النصف الثاني من ٢٠١٢

الهيئة وقعت ٦٨
اتفاقية ومذكرة تفاهم
منذ تأسيسها وحتى
نهاية العام ٢٠١٢

والسلع في دولة الإمارات، في الوقت الذي تحظى به منطقة الخليج بشكل عام باهتمام الاتحاد وأعضائه الدوليين".

وتابع "لدينا عدد متزايد من المؤسسات المالية في المنطقة بين أعضائنا، ونعمل على تنظيم المزيد من المؤتمرات والدورات التدريبية بحسب احتياجات هذه المؤسسات والأعضاء، وكلنا ثقة بأن هذه الاتفاقية مع هيئة الأوراق المالية ستقودنا إلى تعزيز خدماتنا المقدمة لأسواق المال في منطقة الخليج".

وتقضي المذكرة، بأن يتم تنفيذ التعاون في أربعة محاور رئيسية تشمل: تبادل الزيارات والاجتماعات بين مسؤولي الطرفين والعاملين لديهما، وتفعيل وإقامة قنوات اتصال لتبادل المعلومات حول الموضوعات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية مثل:

مجال الأوراق المالية بهدف تطوير أسواق المال وأسواق الأوراق المالية الواقعة في نطاق عمل كل منهما، والعمل على إيجاد الحلول الفعالة تجاه القضايا المتعلقة بأسواق الأوراق المالية.

وقال سعادة عبد الله الطريقي "يأتي الاتفاق الجديد ضمن جهود الهيئة المستمرة لتطوير مبادراتها التنظيمية والرقابية في مجال الأوراق المالية، والاستفادة القصوى من جميع الخبرات المتاحة التي تصب في هذا الاتجاه بما يساهم في الارتقاء بمستوى الأداء في الأسواق في ضوء المتغيرات المتسارعة في الأسواق العالمية، والوصول به إلى مستويات أفضل".

وأضاف "نعمل على تطوير التعاون المشترك مع مختلف الجهات ذات العلاقة، وسيكون لهذه المذكرة قيمة مضافة على الأسواق على مختلف الأصعدة التنظيمية والإجرائية والتشريعية، حيث تنص هذه الاتفاقية على عدد من أوجه التعاون المشترك التي تركز على محاور هامة تتمثل في تبادل الخبرات والرؤى، وتفعيل تبادل المعلومات بما يعزز أداء أسواق الأوراق المالية المحلية وفق أفضل الممارسات العالمية، إلى جانب التعاون المشترك على صعيد الموضوعات الأخرى المتصلة بأسواق الأوراق المالية العالمية".

من جهته، قال مارتن شيك "يتشرف اتحاد أسواق المال العالمية بتوقيع هذه المذكرة مع هيئة الأوراق المالية

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع ٧ مذكرات تفاهم في النصف الثاني من العام ٢٠١٢، ليصل إجمالي عدد مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي وقعتها الهيئة منذ تأسيسها وحتى نهاية العام ٢٠١٢ إلى ٦٨ إتفاقية ومذكرة.

وقعت الهيئة ٣ مذكرات تفاهم مع جهات دولية و ٤ مذكرات مع جهات محلية ركزت على تعزيز التعاون ودعم التوطين.

وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "الأيوسكو"، وأخرى مع اتحاد أسواق المال العالمية، ووقعت إتفاقية مع معهد الأوراق المالية والاستثمار CISI بالملكة المتحدة.

كما وقعت ٤ مذكرات مع جهات محلية تضم هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية (تنمية) والمجلس الوطني للإعلام وهيئة الإمارات للهوية وجامعة خليفة.

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مؤخراً مذكرة تفاهم مع اتحاد أسواق المال العالمية، في مقر الهيئة بأبوظبي.

وقع المذكرة سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة ومارتن شيك الرئيس التنفيذي للاتحاد، وذلك بحضور عدد من مسؤولي الطرفين.

وتنص المذكرة على وضع آليات للتعاون المشترك في

تعزيز منظومة التوعية الاستثمارية

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع المجلس الوطني للإعلام، تستهدف تعزيز التعاون بينهما في مجال الإعلام الاقتصادي، وتبادل الخبرات والتدريب وتنظيم الفعاليات، وفق احتياجات ومتطلبات عمل كل منهما، وبما يحقق المصلحة المشتركة، ويساهم في تنمية الإعلام الاقتصادي والتوعية الاستثمارية. وقع الاتفاقية سعادة عبد الله سالم الطريقي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية وإبراهيم العابد المدير العام للمجلس الوطني للإعلام، وذلك بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

وتسعى الاتفاقية إلى تحقيق المنفعة المتبادلة للطرفين من خلال رسم إطار وحدود علاقات التعاون بينهما لاسيما في المجال الإعلامي، وإدامة التواصل بين الطرفين لتحقيق المصالح المشتركة التي تصب في مصلحة الدولة. وأكد سعادة عبد الله الطريقي حرص الهيئة على توقيع هذه الاتفاقية انطلاقاً من الرغبة المتبادلة في تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين، وترسيخ أسس التعاون الإعلامي المشترك لتعزيز منظومة الوعي الاستثماري في مجال الأوراق المالية، وذلك في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها، وبما يساهم في تحقيق المهام المنوطة بالهيئة. ولفت الرئيس التنفيذي للهيئة إلى أن المذكرة تعمل على إيجاد إطار عام للتعاون بين الجانبين، بما يمكن من التنسيق بينهما في المجالات الفنية والتقنية والتدريبية والإجرائية التي تتعلق بمجال عمل كل منهما وتبادل المعرفة والتجارب المؤسسية على كافة المستويات.

بدوره، قال سعادة إبراهيم العابد إن هذه الخطوة تعد من أهم الخطوات التي تسهم في تعزيز علاقات الشراكة ونشر التوعية بين الفئة المستهدفة بالطريقة المثلى وخاصة فيما يتعلق بالدورات والبرامج التدريبية الإعلامية الاقتصادية التخصصية، مؤكداً أهمية التعاون المشترك في المبادرات المجتمعية التي تعزز التلاحم الوطني والمجتمعي فهي مسؤولية مجتمعية.

وبمقتضى الاتفاقية، يعمل الطرفان على التعاون في تنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات المتخصصة والبرامج التدريبية، التي تناقش وتستعرض أحدث التطورات وأفضل الممارسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وتنص المذكرة على قيام الطرفين بتنفيذ برامج ومشروعات مشتركة تدعم وتعزز توجهات وأهداف كل من الهيئة والمجلس الوطني، كما يتيح الطرف الثاني للطرف الأول وموظفيه فرصة الاستفادة من المطبوعات والدوريات والمصنفات المختلفة والمتوفرة لديه.

وتؤكد على التعاون فيما بين الهيئة والمجلس الوطني لتطوير كفاءة وقدرات العاملين لدى كل منهما لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال عملهما، ويشمل ذلك إتاحة كل طرف الفرصة للطرف الآخر للمشاركة في البرامج التدريبية وورش العمل التي ينظمها، وتسهيل مهام الوفود الصحفية الزائرة للدولة فيما يتعلق بإجراء المقابلات وتوفير المواد الإعلامية المختلفة، إضافة إلى تبادل المشورة بخصوص أي طلب أو مقترح أو إجراء يؤدي إلى تحقيق التعاون الفعال بينهما.

القوانين والنظم، بما فيها تلك المتعلقة بالمنظمات ذاتية الرقابة، والممارسات المتعلقة بكفاءة التداول والآليات المعمول بها، وإجراءات المقاصة والتسوية، والاعتماد والتأهيل المنتسبي وممارسي مهن الأسواق المالية، وأي موضوعات يُتفق عليها بين الطرفين مستقبلاً.

ونص الاتفاق كذلك على أن يتم التنسيق بين الهيئة والاتحاد بشأن موضوعات أسواق المال ذات الاهتمام الدولي كلما تطلب الأمر، وذلك من خلال إقامة واستضافة الندوات والمؤتمرات، والعمل على تبني رؤى موحدة بشأن تلك الموضوعات، والتشاور بين الطرفين حول مختلف القضايا الأخرى التي تهم أيًا منهما.

تأهيل الكوادر

وكانت هيئة الأوراق المالية والسلع ومعهد الأوراق المالية والاستثمار CISI بالمملكة المتحدة قد وقعتا اتفاقية لتعزيز التعاون بينهما في مجال تأهيل الكوادر البشرية العاملة في الأسواق المالية بالدولة.

وقع الاتفاقية سعادة عبدالله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة وسيمون كولهان الرئيس التنفيذي للمعهد.

وتم الإعلان عقب التوقيع عن بدء مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب ومعهد الأوراق المالية والاستثمار في تقديم اختبارات الأوراق المالية العالمية باللغة العربية.

وقال سعادة عبدالله الطريقي إن البرنامج التأهيلي يأتي ضمن المبادرات الهامة التي دشنتها الهيئة، عبر مركز التدريب التابع لها، من أجل الارتقاء بأداء المتعاملين في الأسواق المالية بالدولة إلى أفضل المستويات وفق المعايير العالمية، وأنه يسهم في ترسيخ معايير التميز المهني وضمان سلامة الممارسات المتعلقة بكافة المعاملات التي تتم في قطاع الأوراق المالية.

ونوه إلى أن طرح اختبارات "الأوراق المالية العالمية" باللغة العربية يعكس التزام الهيئة بدعم الوسطاء والاستجابة لمتطلباتهم، والعمل من أجل تمكينهم من اجتياز متطلبات التطوير وتحديات المهنة وصولاً إلى مستوى الأداء المنشود.

وعبر سيمون كولهان المدير التنفيذي للمعهد عن سعاده لنجاح المعهد في توفير برنامج "الأوراق المالية العالمية" باللغة العربية من أجل المساهمة في تطوير مهارات المرشحين ومستواهم المهني.

وأضاف أن هذا البرنامج، فضلاً عن برامج المعهد الأخرى، سيساعد المنتسبين للمعهد في الشرق الأوسط على الارتقاء بمستواهم المهني في مجال الخدمات المالية.

ويأتي توقيع الاتفاقية تزامناً مع التوسعات التي يشهدها مركز التدريب التابع للهيئة، بالنظر إلى قرب انتقال المركز إلى المقر الجديد لفرع الهيئة بديي، والذي يضم عدة قاعات تستوعب أعداداً كبيرة من الدارسين،

وبمقتضى الاتفاق الموقع، يلتزم معهد الأوراق المالية والاستثمار بإعداد ومراجعة اختبار الأنظمة واللوائح في دولة الإمارات العربية المتحدة سنوياً للتأكد من مطابقتها للمواصفات الفنية لهيئة الأوراق المالية والسلع. كما يلتزم المعهد كذلك بمراجعة أداء المتقدمين والمنهاج التعليمية وإجراء التحديثات للمناهج سنوياً. ويقوم مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب بإجراء 6 اختبارات للترخيص المهني تتضمن (مقدمة في الاستثمار - المنهج الدولي، والقوانين والأنظمة المالية في الإمارات، والأوراق المالية - المنهج الدولي، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الخدمات المالية، وإدارة الاستثمار الدولي)، ويقدم للاختبارات في الأساس الفئات العاملة في شركات الوساطة بالدولة، والتي تضم (ممثلي الوسطاء، ومديري التداول، ومديري العمليات، والمراقبين الداخليين، والمحللين الماليين).

إضافة إلى تجهيزات تعليمية وتدريبية متطورة مثل الشاشات التفاعلية وأحدث أنظمة التشغيل وأجهزة الكمبيوتر والطابعات والشبكات فائقة السرعة.

ويعد برنامج "الأوراق المالية العالمية" وحدة فنية يقدمها المعهد في مختلف أنحاء العالم، مما يجعل ترجمتها إلى اللغة العربية بمثابة إضافة جديدة لاختبارات المعهد وبرامجه التدريبية التي تتضمن مجموعة من البرامج المتخصصة.

ويطلق هذه المبادرة الجديدة، فإنه يصبح بالإمكان الحصول على عضوية المعهد (بصفة انتساب) بمجرد دخول الامتحانات باللغة العربية، وهو أمر له مردود إيجابي بالنسبة للوسطاء العاملين في أسواق الدولة، أخذاً في الاعتبار أن هذه العضوية تفتح أمام المتحقيين بالبرنامج باب التطوير المهني للمضي قدماً في صقل مهاراتهم، كما تتيح لهم فرص التواصل واستخدام اللقب المهني (ASCI).



مذكرة للتعاون بين الهيئة و«الموارد البشرية»



وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية (تنمية)، بهدف تعزيز التعاون المشترك بينهما بما يخدم الاقتصاد الوطني للدولة وي يدعم جهود الحكومة الاتحادية من خلال التخطيط الفعال لسياسات الموارد البشرية.

وقع الاتفاقية سعادة عبدالله الطريقي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، وسعادة ناصر الشامسي مدير عام هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية، وذلك في مقر هيئة الأوراق المالية والسلع في دبي.

ويأتي الاتفاق في إطار رغبة الطرفين في تطوير شراكة استراتيجية تضمن تحقيق أهداف تنمية الموارد البشرية الوطنية من خلال إتاحة الفرصة للباحثين عن عمل لاكتساب مهارات جديدة، وصل خبراتهم وتوفير بيئة خصبة للتعليم وكسب المعرفة العلمية والعملية من خلال برامج التدريب والتأهيل والتطوير البناء.

وقال سعادة عبد الله الطريقي "إن هيئة الأوراق المالية والسلع تسعى بشكل متواصل للنهوض والارتقاء بالكفاءات المهنية الوطنية والسعي إلى تنمية الموارد البشرية بالشكل الذي يثري عمل الهيئة ومجال الخدمات المالية عامة"، موضحاً أن هذه الخطوة تأتي تماشياً مع استراتيجية الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بتطوير الموارد البشرية".

وأضاف "تأتي هذه الاتفاقية مكملة للجهود المبذولة سابقاً في هذا المجال، والتي تتم من خلال مركز التدريب التابع للهيئة بما يتوافر لديه من إمكانات تدريبية عالية المستوى، والهيئة تثق في أن التعاون مع هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية سيعود بالنفع الكبير على إتاحة المزيد من فرص العمل في قطاع الأوراق المالية، ويعزز من قدرات الكفاءات الوطنية العاملة في هذا القطاع الحيوي والهام، والارتقاء بالمهارات والأداء الوظيفي، الأمر الذي سينعكس إيجاباً بطبيعة الحال على الأداء الخاص بالمؤسسات والشركات".

من جانبه، أشاد سعادة ناصر بطي الشامسي مدير عام هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية "تنمية" بهذه الاتفاقية، التي تؤكد حرص الطرفين على الاهتمام بتنمية الموارد البشرية الوطنية، والعمل على تأهيلها وتدريبها، وتوفير الفرص الوظيفية المناسبة لهم في القطاعين الحكومي والخاص، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن التعاون المشترك بين الهيئات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص من أجل تمكين المواطن وانخراطه في سوق العمل يأتي مكملاً لرؤية الحكومة الاتحادية ٢٠١٢، والدور الرائد التي تقوم به في هذا المجال.

وقال "سنعمل منذ اللحظة الأولى من خلال هذه

الاتفاقية، وبعزيمة راسخة على تبادل الخبرات والتعاون في مجالات عديدة، وبطبيعة الحال يأتي على رأسها تدريب وتأهيل وتوعية القوى العاملة الوطنية، وتشجيع التحاقهم بالعمل في قطاع الأوراق المالية، والتعاون في مد احتياجات سوق المال بالموارد الوطنية المؤهلة والماهرة لتلبية احتياجات هذا القطاع، إضافة إلى العمل على تنفيذ برامج ومشروعات مشتركة تدعم وتعزز توجهات وأهداف الطرفين بما يتيح تبني الفرص المتعلقة بالبرامج المهنية المتخصصة، كما أننا في الوقت نفسه نحرص على تفعيل برامج ومشروعات مشتركة تدعم توجهات وأهداف الطرفين".

وأوضح الشامسي أن تنمية الموارد الوطنية أصبح مطلباً ضرورياً لدفع مسيرة التمكين الوظيفي للمواطنين، كما أن تلبية رغبات سوق العمل بالموارد الوطنية يتطلب المزيد من التعاون وتضافر الجهود، وتفعيل هذه الاتفاقيات بما يخدم الموارد الوطنية، لكي يتسنى لنا تهيئة الفرص الوظيفية لهم. وتنص الاتفاقية الموقعة بين الطرفين على تبادل المعلومات والخبرات الخاصة بتأهيل وتدريب وتنمية القدرات والإمكانات العملية للكوادر الوطنية وتشجيع التحاقهم بالعمل في قطاع الأوراق المالية. وتتضمن كذلك التعاون بهدف زيادة عرض قوة العمل الوطنية المؤهلة والماهرة لتلبية احتياجات قطاع الأوراق المالية، وخاصة في مجال شركات الوساطة.

تنص الاتفاقية أيضاً على أن يعمل الطرفان على تنفيذ برامج ومشروعات مشتركة تدعم وتعزز توجهات وأهداف الطرفين، وتبني برامج مهنية متخصصة،

تلبية رغبات سوق

العمل بالموارد الوطنية
يتطلب المزيد من
التعاون وتضافر الجهود

والمشاركة في الاجتماعات والمشاورات والزيارات التبادلية، وإجراء برامج ومشروعات مشتركة تدعم وتنشط توجهات وأهداف الطرفين، إضافة إلى العمل على تبادل الدراسات والبحوث والمطبوعات.

تنمية وتأهيل الموارد البشرية

كما وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث تقضي بتعزيز التعاون في مجالات البحوث الأكاديمية والاستشارات المهنية وتنمية الموارد البشرية وتأهيل الكوادر، وقد تم إبرام المذكرة في مقر الهيئة بالعاصمة أبوظبي، بين كل من سعادة عبدالله الطريقي، الرئيس التنفيذي للهيئة، والدكتور عارف سلطان الحمادي، مدير الجامعة، وذلك بحضور عدد من مسؤولي الهيئة والجامعة. وتنص المذكرة على أن يعزز الجانبان مجالات التعاون بينهما في تنظيم المؤتمرات، وورش العمل، والندوات المتخصصة، والبرامج التدريبية التي تناقش وتستعرض أحدث التطورات، وأفضل



تبسيط الإجراءات وتطوير خدمات المتعاملين

جميع المؤسسات الحكومية في الدولة من خلال تفعيل تطبيقات بطاقة الهوية، بما يحقق الهدف الاستراتيجي من وراء هذا المشروع الوطني المتقدم والمتمثل بالمساهمة في دفع عملية التطوير والتنمية الشاملة في الدولة، وتحديدًا في القطاعات الحكومية الخدمية، بما يحقق رؤية القيادة الرشيدة والخطط الاستراتيجية للحكومة والمشاريع والمبادرات المنبثقة عنها.

ونوه الدكتور الخوري بحرص هيئة الأوراق المالية والسلع على الاستفادة بشكل أوسع من تطبيقات بطاقة الهوية ومزاياها المتطورة في تنظيم أسواق الأوراق المالية والسلع في الدولة وتطوير خدماتها وتعاملاتها بما يعزز الممارسة السليمة بين المتعاملين فيها، من خلال الارتقاء بمستوى دقة السجلات والتأكد من هوية المتعاملين في الأسواق المالية بالدولة من خلال رقم الهوية الذي يمنح مرة واحدة للفرد ولدى الحياة.

وتشمل أشكال التعاون التي أقرتها الاتفاقية العديد من المجالات، أبرزها بناء علاقات شراكة فعالة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة، والعمل على تحسين أداء العمليات، وتبسيط الإجراءات، وتطوير خدمات المتعاملين في الدولة، وتعزيز التواصل بين الطرفين لتحقيق المصالح المشتركة التي تصب في مصلحة الدولة، إضافة إلى تبادل المعرفة والخبرات والتجارب المؤسسية على كافة المستويات، وتبادل المعلومات والدراسات ذات العلاقة باختصاصات الطرفين.

كما تتضمن مجالات التعاون وضع آلية لتنفيذ نظام متكامل للتواصل بين الجانبين، وتبادل الرأي والمشورة لدعم ومساندة جهود التحديث والتطوير المؤسسي لكلا الطرفين، ودعم المهارات الإبداعية والابتكار من خلال الشراكة المؤسسية، والتنسيق في تنفيذ المشاريع المشتركة بهدف ضمان حسن التنفيذ وسرعة الإنجاز، والتعاون والاستفادة من الخبرات والإمكانات المتوافرة لدى هيئة الإمارات للهوية في مجال تقنيات ونظم المعلومات. واستعرضت هيئة الإمارات للهوية أبرز التطورات الحاصلة على مستوى المشاريع التي تنفذها وفي مقدمتها مشروع الهوية الرقمية (مركز التصديق الإلكتروني) ومشروع الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية، وكما استعرضت هيئة الأوراق المالية أبرز مشاريعها. وقد تبادل الجانبان الدروع التذكارية في ختام اللقاء.

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع اتفاقية تعاون مشترك مع هيئة الإمارات للهوية، تهدف إلى تعزيز مجالات التعاون والاستفادة من الخبرات والإمكانات المتوافرة لدى هيئة الإمارات للهوية بما ينسجم والمصلحة المشتركة الهادفة لخدمة الوطن والارتقاء بخدمة المتعاملين.

وقع الاتفاق كل من سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع وسعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، بحضور عدد من المسؤولين في الجهتين.

ويأتي توقيع الاتفاقية حرصاً من الطرفين على دعم وتعزيز علاقات الشراكة الاستراتيجية القائمة بينهما، وتوحيد الجهود المشتركة لخدمة المتعاملين بفئاتهم كافة، ولما لذلك من انعكاس إيجابي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وتحقيقاً للمصلحة العليا.

وقال سعادة عبد الله الطريقي تعقيباً على توقيع الاتفاقية: "إن هيئة الأوراق المالية تسعى في إطار خطتها الاستراتيجية إلى تقديم المزيد من الخدمات الإلكترونية للمتعاملين معها، وأن توفير الخدمات الجديدة يتطلب التحقق من بيانات المتعاملين بالاستعانة بطاقة الهوية للتأكد من هوية المتقدم لتلقي الخدمة، وذلك وفق الأصول الفنية والقانونية".

ونوه سعادته إلى أن تفعيل استخدام بطاقة الهوية الخاصة بالمواطنين والمقيمين في معاملات قطاع الأوراق المالية، يأتي تماشياً مع التوجه الحكومي باعتماد بطاقة الهوية كمصدر رئيس ودائم للبيانات والمعلومات المهمة للارتقاء بالأداء وتبسيط الإجراءات.

وأضاف الطريقي: "بموجب هذه الاتفاقية ستعتمد هيئة الأوراق المالية والسلع تفعيل استخدام بطاقة الهوية في إطار التكامل مع البنية التحتية التي توفرها هيئة الإمارات للهوية، والاستفادة من أنظمة التصويت الإلكتروني باعتماد البطاقة ذاتها، بما يكفل توفير الدعم الفني اللازم لضمان توفير الخدمة للمتعاملين مع هيئة الأوراق المالية والسلع ضمن الأطر القانونية والفنية التي تنسجم وبنود الاتفاقية بين الهيئتين".

من جانبه، أكد سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، حرص الهيئة على المساهمة في دعم

الممارسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وأن يعمل الجانبان على تنفيذ برامج ومشاريع مشتركة تدعم وتعزز التوجهات والأهداف المشتركة.

وتعقيباً على المذكرة، قال سعادة عبد الله الطريقي: "يسعدنا التعاون مع صرح علمي كجامعة خليفة في دولة الإمارات، ومصدر موثوق للكفاءات العاملة، والتي نسعى للاستفادة منها في دعم الكوادر المواطنة بالهيئة، وذلك تماشياً مع توجه الهيئة الرامي إلى إيجاد فرص عمل للشباب المواطن الباحث عن فرص عمل ذات مستقبل بناء. وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع النهج الحكومي الخاص بسياسة الموارد البشرية".

وأضاف الطريقي: "تعمل الهيئة بشكل دؤوب على تقديم كافة أنواع الدعم، بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات الرائدة الأخرى في الدولة، للشباب الإماراتي سواء الباحثين عن العمل أو العاملين الراغبين في تنمية مهاراتهم الفنية والإدارية، من خلال تقديم الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات واتاحة المجال لهم بالانخراط في أجواء العمل الحقيقية في الهيئة، وتدرك الهيئة جيداً أهمية تعظيم الثروة البشرية والاستثمار في الموارد البشرية المواطنة، بما يعزز من الجو التنافسي العام لهذه الكفاءات، وهو ما سينعكس بطبيعة الحال إيجاباً على الأداء الخاص بالهيئات والشركات ومختلف الجهات، وبالتالي الاقتصاد الوطني".

من جانبه، قال د. عارف الحمادي: "يسعدنا العمل مع هيئة الأوراق المالية والسلع، والتي تعد إحدى الجهات الحكومية الرائدة والداعمة لاقتصاد الدولة. ويعد توقيع هذه المذكرة خطوة مهمة نحو تحقيق كل ما من شأنه النهوض بحاضر ومستقبل الدولة، وذلك من خلال تمكين الشباب في العمل في مختلف قطاعات الدولة والمساهمة بشكل فاعل في تحقيق رؤية الإمارات ٢٠٢١ ورؤية أبوظبي ٢٠٣٠، كما تساهم أيضاً في توسيع نطاق الاستفادة من الموارد التي تقدمها جامعة خليفة لطلبتها وباحثيها لتشمل العاملين في الهيئة، مما يعزز التعاون المشترك بين المؤسستين".

بدورها، تتولى جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث المساهمة في دعم وتطوير الموارد البشرية التابعة للهيئة، وذلك من خلال تقديم البرامج التدريبية والاستشارات المهنية الرامية إلى تفعيل دور مواردها البشرية، ودفعها نحو التميز في الممارسات الإدارية والمالية والقيادية، وتوسيع دائرة تأثيرها في المجتمع، فيما تقوم الهيئة بموجب الاتفاق بتدريب طلبة الجامعة من خلال برامج التدريب ويتضمن الاتفاق كذلك، اتاحة الجامعة لأعضاء الهيئة إمكانية الاستفادة والمشاركة في الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات التي تنظمها، إضافة إلى إمكانية إتاحة فرص الاستفادة من منشأتها المختلفة، ومكتبة الجامعة وفق الأنظمة وسياسات وإجراءات الجامعة.



تبوأ مراكز الصدارة في العديد من مؤشرات ٢٠١٢

الإمارات ترسخ موقعها على خارطة التنافسية العالمية

الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، لتتقدم على قائمة طويلة من الأسواق الناهضة كالعملاقين الصين، والهند، إضافة إلى روسيا والبرازيل، كما تجاوزت بعض الدول المتقدمة مثل أيرلندا، وأسبانيا، وإيطاليا. وقفزت الإمارات هذا العام ثلاث مراتب في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٢-٢٠١٣ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لتحل المرتبة ٢٦ عالمياً، لتتربع على عرش الاقتصادات المعتمدة على الإبداع والابتكار في المنطقة.

وتقدمت الدولة ١٢ مرتبة جديدة في مجال التنافسية العالمية لتحل في المركز ١٦ عالمياً مقارنة بالمركز ٢٨ في ٢٠١١، ضمن تصنيف الكتاب السنوي للتنافسية العالمي ٢٠١٢ الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، متفوقة على دول متقدمة مثل المملكة المتحدة وفنلندا والصين في التصنيف العالمي الذي تضمن ٥٩ دولة من

اقتصادات تنافسية في العالم بحلول العام ٢٠٢١. وعكست القفزات المتتالية لترتيب الدولة بين تصنيفات المؤشرات العالمية للعام ٢٠١٢، المكانة التي تتبوأها دولة الإمارات وفقاً لأهم تقارير العالمية والإنجازات التي حققتها خلال الفترة الماضية خصوصاً ما أفصحته عنه وتضمنته أهم التقارير العالمية الصادرة عن المنظمات الدولية.

وأظهرت تقارير ومؤشرات تنافسية عالمية صادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي إلى جانب مؤسسات دولية متخصصة في إصدار المؤشرات العالمية، تبوأ الإمارات مراتب متقدمة بين أفضل عشر اقتصادات في العالم في أكثر من ٢٠ معياراً.

واستأثرت دولة الإمارات بمراتب متقدمة على سلم التنافسية في التقارير العالمية للسنوات الأربعة الماضية

رسخت دولة الإمارات العربية المتحدة موقعها في قلب خارطة التنافسية العالمية للعام ٢٠١٢، بتبوأها مراكز الصدارة بالعديد من المؤشرات الإقليمية والعالمية الصادرة عن المؤسسات الدولية المتخصصة في إصدار تقارير التنافسية.

وتوجت دولة الإمارات قدراتها التنافسية للعام الحالي، بالوثب عالياً في جميع المؤشرات و التقارير الرئيسية الصادرة هذا العام من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي و الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التجارة والتنمية ومعهد التنمية الإدارية والعديد من المؤسسات الأخرى.

وحققت الدولة هذا العام تحولاً لافتاً في ترتيبها ضمن المؤشرات الرئيسية للتقارير العالمية، لتعيد بذلك صياغة خارطة القدرات التنافسية للدول لهذا العام مواصلة سباقها نحو الإنضمام الى قائمة أفضل ١٠



أكثر دول العالم تقدماً بما في ذلك دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وجاءت الإمارات في المرتبة ٢٦ عالمياً في المؤشر العام للتنمية المالية لعام ٢٠١٢، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في شهر نوفمبر الماضي بين ٦٢ نظاماً مالياً عالمياً وسوقاً رأسمالية، والذي حافظت خلاله على تصنيفها المتقدم بين أفضل ٥ اقتصادات عالمية في الاستقرار المالي.

وقادت الجهود المتواصلة التي تقوم بها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتعزيز مناخ الأعمال، إلى الإرتقاء بترتيبها في تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي للعام ٢٠١٣ إلى المرتبة ٢٦ عالمياً والثانية عربياً، مقارنة مع المرتبة ٣٣ للعام الماضي. وهو المؤشر ذاته الذي احتلت فيه المرتبة الأولى إقليمياً والرابعة عالمياً وفق تقرير الكتاب السنوي للتنافسية لعام ٢٠١٢ والصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لتتفوق بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا والصين.

وفي مجال التجارة، احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والتاسعة عشرة عالمياً، في تقرير تمكين التجارة العالمية للعام ٢٠١٢ الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي.

وصنّف التقرير الذي يغطي ١٣٢ دولة، دولة الإمارات بين الدول العشر الأولى في مجال كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير والأمن.

وحققت الإمارات العربية إنجازاً مهماً في مجال الحكومة الإلكترونية على مستوى العالم طبقاً لتقرير الأمم المتحدة للحكومات الإلكترونية ٢٠١٢ الصادر في شهر فبراير ٢٠١٢، بتقدمها ٩٢ نقطة دفعة واحدة، في معيار خدمات الحكومة الإلكترونية، أحد المعايير الأربعة التي يتشكل منها مؤشر الجاهزية الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة.

ويؤكد مسؤولون وخبراء أن الإنجازات المتواصلة التي تحقّقها دولة الإمارات العربية في مضمار التنافسية العالمية في شتى المجالات من شأنها أن تعزز ثقة المؤسسات المالية العالمية بالاقتصاد الوطني وتزيد من جاذبية الدولة للإستثمارات الأجنبية ورؤس الأموال.

ويؤكد عبد الله لوتاه الأمين العام لمجلس الإمارات للتنافسية بأن صعود الإمارات للمراتب متقدمة في تقارير التنافسية العالمية يعد شهادة من المجتمع الدولي على قيادة الدولة ومكانتها العالمية في مصاف الدول الأكثر تطوراً وإبداعاً.

وقال إن هذه التصنيفات التي حققتها الدولة مؤخراً، تعكس رؤية الإمارات ٢٠٢١ والتي تهدف إلى رفع مستويات المعيشة وتحقيق الرخاء والازدهار ل مواطني

دولة ضمن ٥ مجموعات يشملها تقرير التنافسية العالمي الذي يصدر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومقره في جنيف بسويسرا.

ويتم قياس التنافسية في التقرير السنوي من خلال ثلاث محاور أساسية متضمنة ١٢ مؤشراً فرعياً، وتصنّف الدول ضمن مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي وهي: مرحلة المتطلبات الأساسية، المرحلة الانتقالية الأولى، ومرحلة عوامل تعزيز الفعالية، المرحلة الانتقالية الثانية، وأخيراً مرحلة عوامل تعزيز الإبداع والابتكار، وتعتبر المرحلة الخامسة هي الأكثر تطوراً وقد انضمت دولة الإمارات إلى مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الإبداع والابتكار منذ عام ٢٠٠٦.

وتفوّقت الإمارات في مجال اعتماد اقتصادها

دولة الإمارات والمقيمين على أرضها الطيبة. كما تؤكد على انتعاج القائمين على القطاعات المختلفة أفضل الاستراتيجيات والسياسات والممارسات العالمية، مؤكداً بأن تفوق الدولة عالمياً في مجالات جودة الحياة، والبنية التحتية، والأمن والسلامة وتمكين التجارة العالمية يؤكد على أن تطوير وتحسين الأداء هو جزء من أسلوب حياة يومي يتبعه جميع مؤسسات الدولة باختلافها جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص.

وصنّف "المنتدى الاقتصادي العالمي" للعام السابع على التوالي إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة كالإقتصاد العربي الوحيد و٢٥ عالمياً ضمن مرحلة "الإقتصادات القائمة على الإبداع والابتكار"، والتي تعتبر أكثر مراحل تطور الإقتصادات العالمية بناءً على منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يصنّف ١٤٤

المؤشرات التي تحظى باهتمام المؤسسات الاستثمارية العالمية وأحد أهم الدوافع لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، ونلك لما تحمله من مستويات عالية بالثقة في اقتصاد أي بلد.

وأشار إلى أهمية المؤشرات والتقارير العالمية التي تلجأ إليها المؤسسات المالية العالمية لاستكشاف مصداقية السياسة المالية العامة للدول بما يعزز من مستويات ثقة المستثمرين بها، لافتاً إلى أن تتواء دولة الإمارات مركز الصدارة في مجال كفاءة السياسة المالية من شأنه أن يضع الإمارات في قلب خارطة الاستثمار الأجنبي.

ولفت آل رحمه إلى أن الإدارة الناجعة بين الإيرادات والنفقات والالتزامات المالية من خلال منظومة متكاملة واضحة وشفافة ساهم في تعزيز مكانة الدولة في هذا المؤشر، معتبراً أن كفاءة الأنظمة المالية تعد أحد أبرز محركات الاقتصاد.

سهولة الأعمال

وفيما يتعلق بتنافسية الإمارات في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لهذا العام قادت الجهود المتواصلة التي تقوم بها حكومة دولة الإمارات العربية المتحد لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتعزيز مناخ الأعمال، إلى الإرتقاء بترتيبها للعام ٢٠١٣ إلى المرتبة ٢٦ عالمياً والثانية عربياً، مقارنة مع المرتبة ٣٣ للعام الماضي، ضمن ١٨٣ دولة شملها التقرير.

وتقدمت الدولة ٢٤ مركزاً في مؤشر بدء الأعمال ليصل إلى المرتبة ٢٢ مقارنة بالمرتبة ٤٦ خلال العام المنصرم، وبذلك حازت على المركز الأول على مستوى العالم العربي في هذا المؤشر.

ووفقاً للتقرير، عززت حزمة الإجراءات والإصلاحات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية الدوائر المحلية ترتيب الدولة في عدد كبير من المعايير العشر التي يقوم عليها التقرير، حيث جاءت في المرتبة الأولى عالمياً في معيار دفع الضرائب، والخامسة عالمياً في التجارة عبر الحدود والسابعة عالمياً في سهولة الحصول على الكهرباء والثانية عشر في معيار تسجيل الملكية، والثالثة عشر في معيار التعامل مع الانشاءات و في المرتبة ٢٢ عالمياً والأولى عربياً في معيار بدء الأعمال.

وأشاد البنك في تقريره بالجهود التي تقوم بها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتبسيط الإجراءات لتأسيس الشركات، والتي ساهمت في صعودها ٧ مراتب مرة واحدة، ضمن تصنيف ٢٠١٣، الذي تصدرته سنغافورة للعام السادس على التوالي، لتأتي في صدارة بلدان المنطقة الأكثر فاعلية في تسهيل الأعمال خلال الأشهر الماضية.

وبحسب التقرير، زادت دولة الإمارات العربية المتحدة من تبسيط شروط تأسيس الشركات الجديدة،

وبحسب التقرير، فقد بقيت الدولة في المركز ١٣ عالمياً رغم تقدم اقتصادها المحلي بواقع ١٩ مرتبة خلال العام الجاري، فيما احتلت المركز ٩ عالمياً على صعيد التجارة الدولية، وذلك مع زيادة الاستثمار الدولي فيها بواقع ٣ مراكز خلال العام الجاري لتحل في المركز ٣٢ عالمياً.

وأشار التقرير إلى أن الدولة قفزت ٢١ مرتبة في الإطار المجتمعي فيما يتعلق بمحور الكفاءة الحكومية لتحل في المركز ١٥، فيما تقدمت بنحو ٩ مراتب على صعيد إطار العمل المؤسسي في الدولة إلى المركز ١٧ عالمياً، فيما قفزت ١٠ مراتب على صعيد تشريعات الأعمال التجارية لتحل في المركز ١٤ عالمياً.

وأشار التقرير إلى أن دولة الإمارات حققت تقدماً كبيراً في جميع المعايير الفرعية لمحور كفاءة الأعمال التجارية، حيث تقدمت بواقع ٤١ مرتبة على صعيد الإنتاجية والكفاءة لتحل في المركز ١٥ عالمياً، فيما تقدمت بواقع ١١ مرتبة على صعيد سوق العمل لتحل في المركز ٣١ عالمياً في حين قفزت بواقع ١٢ مرتبة على صعيد التمويل لتبقى في المركز ٣٠، أما على صعيد الممارسات الإدارية فقد تقدمت الدولة بواقع ٢٥ مرتبة إلى ٢١ عالمياً خلال العام الجاري، فيما قفزت بواقع ٢٦ مرتبة على صعيد قيم وسلوكيات الأعمال لتحل في المركز ٨ عالمياً.

ورأى التقرير أنه رغم التقدم الملموس فيما يتعلق بالمعايير المعتمدة في محور البنية التحتية العلمية، إلا أن هناك مجالاً أوسع لتحقيق المزيد من التقدم، مشيراً إلى أنه رغم تقدم البنية التحتية الأساسية في الدولة بواقع ٤ مراتب خلال العام الجاري إلا أنها بقيت في المركز ١٩ عالمياً، فيما لم تشهد البنية التحتية التقنية أي تقدم خلال العام الجاري وتراجعت إلى المركز ٢٩ عالمياً، في حين أشار التقرير إلى أن البنية التحتية العلمية في الدولة تقدمت خلال العام الجاري ١٢ مرتبة إلى المركز ٤١ عالمياً خلال العام الجاري مقارنة بالمركز ٤٣ العام الماضي.

السياسة المالية

تبوأ الإمارات مركز الصدارة ضمن معيار كفاءة السياسة المالية، وهو ما اعتبره خبراء اعترافاً عالمياً بالمستوى العالي والكفاءة للسياسة المالية الحكومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، لافتين إلى أن هذه السياسة كان لها الأثر الأكبر في تعزيز تنافسية الدولة وقدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية، حيث أسهمت هذه السياسة في التخفيف من تداعيات وتحديات الأزمة المالية العالمية من خلال الإدارة الكفوءة للموارد وحسن استثمار السياسات المالية لما فيه مصلحة الوطن.

ويرى أسامة آل رحمه مدير عام شركة الفرادان للصرافة أن مؤشر كفاءة المالية العامة أحد أبرز

على الإبداع والإبتكار على دول رائدة مثل نيوزلندا، استراليا، ايطاليا وأسبانيا.

وأرجع تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٢ - ٢٠١٣، التحسن في التصنيف العام لدولة الإمارات، إلى التطور الدائم في أطر العمل المؤسسية والنظم واللوائح التنظيمية، بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

وأشار التقرير أيضاً إلى الجودة والنوعية التي تتمتع بها البنية التحتية في الدولة وكفاءة أداء أسواقها، بالإضافة إلى الثقة العالية بالقيادة السياسية وكفاءة أداء الحكومة مما ساهم بتعزيز تنافسية اقتصاد الدولة.

الأداء التنافسي

وفي انجاز آخر، تقدمت دولة الإمارات ١٢ مرتبة عالمية جديدة في مجال التنافسية العالمية لتحل في المركز ١٦ عالمياً مقارنة بالمركز ٢٨ في ٢٠١١ ضمن تصنيف الكتاب السنوي للتنافسية العالمي ٢٠١٢ الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، لتتفوق بذلك على دول متقدمة مثل المملكة المتحدة وفنلندا والصين في التصنيف العالمي الذي تضمن ٥٩ دولة من أكثر دول العالم تقدماً بما في ذلك دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وأظهر تقرير التنافسية العالمية أن تقدم دولة الإمارات ١٢ مركزاً إلى المركز ١٦ عالمياً يرجع إلى تعزيز معدلات الكفاءة الحكومية المتمثلة في السياسة المالية العامة التي تتبعها وإطار العمل المؤسسي، إلى جانب تشريعات الأعمال في الدولة، وهو الأمر الذي عزز كذلك من تقدم الدولة من المركز ١٥ العام الماضي إلى المرتبة ٩ خلال العام الجاري على صعيد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتمكنت دولة الإمارات وفقاً للتقرير الذي يعتمد على أربعة محاور أساسية في عملية التقييم، من رفع كفاءة الأعمال التجارية من خلال زيادة معدلات الإنتاجية وتحسن الممارسات الإدارية التي تعتمد عليها أغلبية المؤسسات العاملة فيها، فضلاً عن النمو المتسارع في سوق العمل بالدولة، كما أشار المركز إلى أن التحسن في الأداء الاقتصادي والمتمثل في التجارة الدولية والاستثمار والتطور الكبير في البنية التحتية كانت عوامل أساسية في تقدم الدولة في التنافسية العالمية.

وأوضح التقرير أن الأداء الاقتصادي للدولة تقدم بواقع ١٠ نقاط خلال العام الجاري ليحل بالمركز ١١ على صعيد الدول التي يشملها التقرير، فيما تقدمت الدولة بنقطة واحدة على صعيد الكفاءة الحكومية إلى المركز الثالث، أما على صعيد كفاءة الأعمال التجارية فقد تقدمت الدولة بواقع ٢٧ نقطة إلى المركز ١٩ للدول التي يشملها التقرير، فيما حلت الدولة في المركز ٣٧ على صعيد البنية التحتية بعد تقدمها نقطتين عن العام الماضي.



وأُنشأت نظاماً إلكترونياً لدفع الضرائب، وقلصت من الوقت اللازم لتوصيل الكهرباء.

وبيعود الإمارات إلى هذه المرتبة الجديدة في التقرير، تكون قد قفزت ٥١ درجة خلال ست سنوات حيث صعدت من المرتبة ٧٧ في العام ٢٠٠٦ إلى المرتبة ٦٨ في العام ٢٠٠٧ والمرتبة ٥٤ في العام ٢٠٠٨ وإلى المرتبة ٥٤ في عام ٢٠٠٩، والمرتبة ٤٤ في ٢٠١٠، والمرتبة ٤٠ في عام ٢٠١١، وذلك قبل ان تصعد إلى المرتبة ٣٣ في تصنيف ٢٠١٢، ثم إلى المرتبة ٢٦ عالمياً نهاية هذا العام.

وفي هذا السياق، أكد عبدالله لوتاه، الأمين العام لمجلس الإمارات للتنافسية، أن مؤسسات الدولة باختلافها تعمل على تسهيل وتحسين الخدمات المقدمة لبيئة الأعمال من خلال التركيز على تطوير وتحديث البيئة التشريعية والتنظيمية، بالإضافة إلى العمل على تبسيط ودمج الإجراءات الحكومية والعمل على تحويل أكبر عدد من الخدمات الحكومية إلى خدمات إلكترونية تساهم بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول على رفع مستويات الإنتاجية وتعزيز فعالية القطاعات والأفراد.

اقتصاد الإمارات الاقتصاد العربي الوحيد والـ ٢٥ عالمياً ضمن مرحلة «الإقتصادات القائمة على الإبداع والإبتكار»

مالياً عالمياً وسوقاً رأس مالية. وذكر التقرير أن الدولة تمتلك أسواق رأس مال متطورة، إذ أصبحت أسواق الأوراق المالية أكثر انفتاحاً على الاستثمار الأجنبي، موضحاً أن تداعيات الأزمة المالية العالمية أظهرت بعض النقاط التي تنبّهت لها الإمارات وعملت على تحسينها، وهو ما بدأ واضحاً في نجاح خطة إعادة هيكلة الديون الخاصة بشركة دبي العالمية.

وقال تقرير المنتدى الاقتصادي إن أداء الإمارات الاقتصادي كان قويا في مؤشر الاستقرار المالي والمناخ الاقتصادي والمؤسسي، فضلاً عن تقدمها في الحرية الضريبية والقانونية والتنظيمية، وممارسة الأعمال. وذكر التقرير أن الإمارات أحرزت تقدماً في حماية حقوق الملكية العقارية، بعد إتاحة المجال للأجانب لشراء وإملاك العقارات عبر نظام التملك الحر، فضلاً عن إتاحة القروض والرهن العقاري للأجانب.

ولفت التقرير إلى الجاذبية الاستثمارية التي تتمتع بها أسواق الإمارات وما وصلت إليه من خلال البيئة الاستثمارية الجيدة المدعومة بالأطر التشريعية القوية التي تحمي الاستثمارات الأجنبية، حتى باتت واحدة

وقال لوتاه: "إن هذا الإنجاز والتصنيف المتقدم لدولة الإمارات مرتبط ارتباطاً وثيقاً برؤية ٢٠٢١ والتي تهدف إلى أن تكون دولة الإمارات من أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للإتحاد."

التنمية المالية

حافظت دولة الإمارات على تصنيفها المتقدم بين أفضل ٥ اقتصادات عالمية في الاستقرار المالي ضمن مؤشر التنمية المالية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي تبوأت فيه المرتبة ٢٦ عالمياً بين ٦٢ نظاماً



وتعتمد المنهجية المتبعة في تصنيف الدول على تحليل 4 مؤشرات رئيسية، هي النفاذ إلى السوق وإدارة الحدود والبنية التحتية للمواصلات والاتصالات ومؤشر بيئة الأعمال داخل هذه المناطق.

وقال سعادة جمعة الكيت الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية بوزارة التجارة الخارجية إن دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت وخلال زمن قصير نسبياً أن تخطو خطوات كبيرة في مجال النمو والتنمية الاقتصادية والتحول إلى أحد أهم محطات التجارة إقليمياً وعالمياً حيث أولت منذ البداية أهمية خاصة للتجارة وحرصت على أن تكون محركاً أساسياً لاقتصادها بعيداً عن الاعتماد على مصدر وحيد للثروة.

ولفت الكيت إلى أن تبوأ دولة الإمارات مراكز متقدمة عالمياً وإقليمياً بين 122 دولة شملها تقرير تمكين التجارة الدولية للعام 2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي جاء نتيجة ما تنفذه من إجراءات لتسهيل التجارة.

وسجلت دولة الإمارات على مستوى المؤشرات الفرعية التي تضمنها التقرير المركز السابع عالمياً في مؤشر كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير - إدارة الحدود، والخامسة في مؤشر الأمن المادي (الفيزيائي) - فئة بيئة الأعمال، والمركز السادس والعشرين في مؤشر توفر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحققت الدولة المراكز القيادية لهذه المؤشرات إقليمياً.

وأظهرت المؤشرات الرئيسية والفرعية أن الإمارات العربية المتحدة تأتي في الصدارة أو ضمن المراتب الأعلى عالمياً وإقليمياً فيما يخص السياسات والممارسات المعززة لحرية حركة التجارة حيث احتلت

حققت الإمارات المركز 17 عالمياً في معيار حوكمة المؤسسات والمركز 27 عالمياً في معيار تحرير القطاع المالي

وجاءت في المرتبة 6 عالمياً في البنية التحتية، وفي المرتبة 17 في كفاءة الكهرباء، والـ 24 في استخدام الإنترنت، والـ 30 في مؤشر بنية الهاتف التحتية، والمرتبة 10 في مؤشر مستخدمى الهواتف النقالة. وفي مؤشر تكلفة مباشرة الأعمال جاءت الإمارات في المرتبة 22، وفي تكلفة تسجيل العقار جاءت في المرتبة الثانية عالمياً، وفي مؤشر الوقت اللازم لمباشرة العمل جاءت في المرتبة 27 عالمياً.

التنافسية التجارية

وعلى صعيد التنافسية العالمية في القطاع التجاري، احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربياً والتاسعة عشرة عالمياً، في تقرير تمكين التجارة العالمية للعام 2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وصنف التقرير الذي يغطي 122 دولة، دولة الإمارات بين الدول العشر الأولى في مجال كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير والأمن المادي، وفي المركز السادس عشر عالمياً في مؤشر البيئة التنظيمية.

من مراكز المال العالمية المؤثرة في خريطة الاستثمار، فضلاً عن التنوع الذي وفرته في المنتجات والفرص الاستثمارية.

وأكد التقرير أن الإمارات استطاعت أن تقدم نموذجاً للتنوع السياحي للمنطقة، ونجحت في أن تصبح على خريطة المراكز اللوجستية الرئيسية، ووفرت وجهة جاذبة لممارسة الأعمال، من خلال أطر تشريعية مالية قوية دعمت الحركة الاقتصادية في الدولة، ولكن يبقى مجال التحسين فيما يتعلق بقواعد الوصول إلى الأسواق والسياسات واللوائح.

ووفقاً لنتائج المؤشر، الذي يتم احتساب الترتيب العام به على مجموع النقاط السبع، وعلى أساس المعايير الفرعية السبعة التي يتكون منها، فقد حلت الإمارات في المرتبة الرابعة عالمياً والثانية عربياً بعد المملكة العربية السعودية التي جاءت في المركز الأول عالمياً في مؤشر الاستقرار المالي، بمجموع نقاط 5.58 نقطة، بعد سويسرا التي جاءت في المركز الثاني وسنغافورة في المرتبة الثالثة. وجاءت الإمارات في المرتبة الـ 20 عالمياً، والثالثة عربياً من حيث مؤشر بيئة الأعمال.

البيئة المؤسسية

وفي المؤشر الفرعي الثاني الخاص بالبيئة المؤسسية والذي حلت فيه الإمارات في المرتبة 27 عالمياً، حققت الإمارات المركز 16 عالمياً في معيار حوكمة المؤسسات، والمركز 27 عالمياً في معيار تحرير القطاع المالي والمرتبة 22 في معيار الشؤون التشريعية والقانونية.





الخدمات المالية

جاءت الإمارات في المرتبة الـ ٣١ عالمياً فيما يتعلق بالخدمات المالية المصرفية، والثانية عربياً بمجموع ٣,٨٧ نقطة، فيما حلت في المرتبة الـ ٢٣ عالمياً والثانية عربياً في البيئة المؤسسية بمجموع نقاط ٤,٩٤ نقطة. وفي المؤشر الفرعي الخاص بالخدمات المالية غير المصرفية، جاءت الإمارات في المرتبة الـ ٤٨ عالمياً، والرابعة عربياً بإجمالي نقاط ١,٦١ نقطة، فيما حلت في المرتبة الـ ٤٧ عالمياً، والخامسة عربياً في أنشطة الدمج والاستحواذ بمجموع نقاط ١,٦٣ نقطة، فيما جاءت في المرتبة الـ ٢١ عالمياً، والثالثة عربياً، في مؤشر النفاذ المالي.

ويتكون كل مؤشر فرعي من عدة معايير مختلفة أظهرت فيها الإمارات مراتب متقدمة في العديد منها، حيث جاءت في المركز الأول عالمياً من حيث الضرائب ضمن المؤشر الفرعي الخاص ببيئة الأعمال الذي جاءت في المرتبة ٢٠ عالمياً فيه، كما حلت في المرتبة ٢١ عالمياً في معيار رأس المال البشري والـ ٢٣ عالمياً في البنية التحتية للأعمال و٤٣ عالمياً في تكلفة الأعمال.

وارتفع مستوى دولة الإمارات من المرتبة ٩٦ عالمياً في تقرير ٢٠١٠، إلى المرتبة ٦ في تقرير ٢٠١٢، وهو تقدم غير مسبوق في فترة زمنية قصيرة للغاية، ويتضمن مؤشر الجاهزية الإلكترونية أربعة مكونات أخرى، تتمثل في رأس المال البشري والاتصالات والمشاركة الإلكترونية والحضور الإلكتروني.

الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر توافر وتنوعية الطرق المعبدة. وحلت الدولة في المرتبة الأولى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة السابعة عالمياً في مؤشر كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير وجاءت في المرتبة الأولى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة الحادية عشرة عالمياً في مؤشر إدارة الحدود.

الحكومات الإلكترونية

وحققت دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازاً مهماً في مجال الحكومة الإلكترونية على مستوى العالم، بتقدمها ٩٢ نقطة دفعة واحدة، في معيار خدمات الحكومة الإلكترونية، أحد المعايير الأربعة التي يتشكل منها مؤشر الجاهزية الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة. ووقفت ترتيب الدولة من المركز ٩٩ في معيار الحكومة الإلكترونية "الحضور الإلكتروني"، في تقرير ٢٠١٠، إلى المرتبة السابعة في المعيار نفسه في تقرير ٢٠١٢، ويشكل هذا التقدم حالة غير مسبوقة من أي بلد في العالم في تاريخ تقارير الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية.

وكان لهذه القفزة الضخمة انعكاسها على التقييم العام للجاهزية الإلكترونية للدولة مما أدى لتقدم دولة الإمارات من المرتبة ٤٩ في تقرير ٢٠١٠، إلى المرتبة ٢٨ في التقرير الحالي لعام ٢٠١٢.

ويعد تقرير الأمم المتحدة للحكومات الإلكترونية ٢٠١٢ الصادر في شهر فبراير ٢٠١٢، والذي يصدر كل عامين، الأشمل والأكثر دقة لرصد مستوى التقدم على مسار الحكومة الإلكترونية لدى مختلف دول العالم، ويركز حول دور الحكومة الإلكترونية في إحداث التنمية المستدامة. وبهذا الإنجاز تكون حكومة الإمارات الإلكترونية، قد تمكنت خلال فترة قصيرة من استعادة المكانة الرائدة للدولة في مجال جاهزية الحكومة الإلكترونية على مستوى المنطقة، بعدما تراجعت فيه لسنوات قبل تفعيل البرنامج الإتحادي للحكومة الإلكترونية.

واحتلت دولة الإمارات، المرتبة الأولى خليجياً وعربياً، فقد جاءت مملكة البحرين في المرتبة السادسة والثلاثين، والمملكة العربية السعودية في المرتبة الحادية والأربعين، ودولة قطر في المرتبة الثامنة والأربعين. وجاء تقرير جاهزية الحكومة الإلكترونية ٢٠١٢، ليسجل قفزة كبرى إلى الأمام وإعادة لمكانة الإمارات الطليعية في مجال الحكومة الإلكترونية وبهذا التطور الكبير تكون دولة الإمارات قد سبقته دولاً راسخة في ميدان الحكومة الإلكترونية.

ويشير التقرير كذلك إلى تقدم هائل لدولة الإمارات في مجال المشاركة الإلكترونية، وهو أحد الأركان الأساسية التي يتم على أساسها تحديد مستوى جاهزية بلدان العالم في الحكومة الإلكترونية.





خلال انعقاد أحد البرامج التدريبية بمركز التدريب

الإمارات رائدة في صناعة الخدمات المالية وتأهيل الكوادر

الطريفي : مركز الهيئة للتدريب في طليعة المؤسسات التي تؤهل المتخصصين في مجال أسواق المال والسلع

مجلس أمناء مركز التدريب يعقد اجتماعه الرابع

عقد مجلس أمناء مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب اجتماعه الرابع منتصف شهر فبراير الماضي في مقر المركز بدبي، برئاسة سعادة عبد الله سالم الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة رئيس مجلس أمناء المركز، وبحضور أعضاء المجلس: كل من معالي الدكتور بسام الساكت والدكتور جاسم علي الشامسي وزهير تميم الجركس والدكتور عبيد سيف الزعابي مدير مركز التدريب.

وناقش الاجتماع تقرير الإنجازات ومؤشرات الأداء لمركز التدريب خلال العام ٢٠١٢، ومتابعة قرارات وتوصيات الاجتماع السابق.

واعتمد الاجتماع الخطة التسويقية لمركز التدريب خلال عام ٢٠١٣، كما تم مناقشة واعتماد مقترح التعليم المهني المستمر (CPD) (المرحلة التنفيذية) والمقدم من معهد الأوراق المالية والاستثمار CISI.

ووافق الاجتماع على إطلاق الموقع الإلكتروني لمركز التدريب، كما اطع على اتفاقية التدريب للشهادة المهنية في الامتثال من الجمعية العالمية للامتثال (ICA).

وناقش الاجتماع عددا من المشاريع الجديدة، وهي تطوير مركز الاختبارات التابع لمركز التدريب، واعتماد الشروط والضوابط لبرنامج تأهيل وتدريب المواطنين، ومناقشة طرح شهادة إدارة الثروات وشهادة ترخيص وسيط السلع.

كما تم مناقشة والإطلاع على مذكرات التفاهم والموقعة مع هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية "تنمية" والموقعة في شهر أكتوبر الماضي ومذكرة التفاهم مع اتحاد أسواق المال العالمية (ICMA) والموقعة في شهر نوفمبر الماضي. كما ناقش الاجتماع الأنشطة التي قام بها المركز خلال الفترة السابقة.

أكد مسؤولون وخبراء ماليون أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد من الدول الرائدة في مجال صناعة الخدمات المالية وتدريب وتأهيل الكوادر المتخصصة بعدما نجحت هيئة الأوراق المالية والسلع، بالتعاون مع كبريات المعاهد العالمية المتخصصة، في تأسيس مركز لتدريب وتأهيل الوسطاء والمحللين الماليين وفق أفضل الأساليب المتبعة بالدول المتقدمة في هذا المجال.

وبلغ عدد الوسطاء والعاملين بصناعة الخدمات المالية الذين نجحوا في اجتياز اختبارات الترخيص المهني للعمل في أسواق الأوراق المالية منذ تأسيس المركز وحتى نهاية العام الماضي ١٤٢ شخصا.

وأكد سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع ورئيس مجلس الأمناء أن مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب بدولة الإمارات العربية المتحدة يعد في طليعة المؤسسات التي تعنى بتأهيل المتخصصين في مجال أسواق المال والسلع، بشكل خاص، والنماذج التعليمية لصناعة الخدمات المالية بشكل عام.

وأوضح أن المركز يحرص على تقديم البرامج التدريبية واختبارات التأهيل والشهادات المهنية وتنظيم ندوات التوعوية للمتعاملين والمهتمين بالأسواق المالية، ليشكل منظومة تعليمية متكاملة

تسعى إلى الارتقاء بمستوى الأداء للعاملين في قطاعي المال والاستثمار، ومواجهة تحديات سوق العمل ومتطلباته وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية، ومسايرة آخر التطورات في مجال الخدمات المالية بما يصب في مصلحة المتعاملين والمستثمرين بخاصة والاقتصاد الوطني عامة.

الدورات التدريبية

استمر المركز، في إطار خطته الرامية الي دعم قدرات العاملين في القطاع المالي، في طرح المزيد من البرامج والدورات الفنية المتخصصة في أسواق المال لهذا العام، حيث تم تنفيذ ٢١ دورة تدريبية تخصصية من الخطة التدريبية المعتمدة لعام ٢٠١٢. وتميز اداء الدورات بجودة عالية غير مسبوقة تم قياسها من قبل الحضور، وفي ما يلي أهم الإحصائيات المتعلقة بهذه الدورات.

- بلغ عدد المتدربين ١٢٧ متدرباً.
- بلغ متوسط تقييم محتوى البرامج التدريبية ٨٧٪ بحيث كان أعلى نسبة تقييم ٩٩٪ وأدناها ٧٦٪.
- بلغ متوسط جودة أسلوب ومنهجية عرض البرامج التدريبية ٨٨٪ حيث كانت أعلى نسبة ٩٨٪ وأدناها ٨٤٪.
- وحاز التقييم الخاص بالمدرسين على نسبة رضا وصل متوسطها إلى ٩٣٪ وأدناها ٨٣٪
- وبنيت الدورات التدريبية التي تمت خلال العام الحالي في الأساس على خطة مدروسة لاحتياجات سوق المال تم تنفيذها ومنها:

- الأساليب الكمية لتقييم الشركات
- أساليب الإحتيال في إعداد القوائم المالية
- إدارة المخاطر للمؤسسات الاستثمارية- مخاطر مالية
- إدارة المخاطر للمؤسسات الاستثمارية-مخاطر تشغيلية
- معايير بازل ٣
- E views
- آليات تطبيق التسليم مقابل الدفع DVP في الأسواق المتقدمة
- صناديق التحوط: أنواع صناديق التحوط وطرق عملها
- IFRS Concepts & Application
- البناء السعري للاكتتاب (IPO)
- التحليل المالي الفني
- التوريق (Securitization)
- التصنيفات الائتمانية للأوراق المالية
- طرق الاندماج والاستحواذ من منظور قانوني
- طرق بناء المؤشرات المالية
- آليات عمل مؤسسات الحافظ الأمين والمقاصة للأوراق المالية
- المشتقات المالية في الأسواق المالية : الأدوات وطرق عملها
- صانع السوق وإقراض واقتراض الاوراق المالية
- مستندات نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL
- الضبطية القضائية
- الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في الأسواق المالية الإسلامية: الجوانب القانونية
- مستندات IFRS

الخليج والدول العربية بشكل عام منحتة صفة الريادة في الوطن العربي والمنطقة بشكل عام في مجال تدريب وتأهيل العاملين في قطاع الخدمات المالية في أسواق المال، الأمر الذي شكل نقطة تحول كبيرة عززت من مكانة دولة الإمارات في هذه المجال، وفتحت الباب واسعاً أمام تحقيق المزيد من الانجازات خلال الفترة القادمة خاصة مع الحرص المتواصل لهيئة الاوراق المالية والسلع على تطوير قدرات المركز بالتعاون مع المؤسسات العالمية المتخصصة.

وصدر قرار في العام ٢٠١١ تم بموجبه تنظيم عمل المركز وتحديد العديد من الأسس التي تعزز من مكانته الريادية في مجال التدريب والبحوث والتوعية الخاصة بأسواق المال والاستثمار محلياً وخارجياً، إلى جانب رفع الكفاءة المهنية للأجهزة الرقابية في الاسواق والعاملين فيها والجهات ذات الاختصاص والقيام بدور فعال في تنمية وتعميق ثقافة الاستثمار دعماً للثقة في أسواق المال في المحصلة النهائية.

وتم تحديد الأهداف الاستراتيجية التي يسعى المركز لتحقيقها وفقاً للقرار بالعديد من النقاط التي تؤكد وجود نظرة شمولية تأخذ بالاعتبار مدى الأهمية التي توليها الهيئة للمركز، حيث شملت الأهداف تطوير الكوادر البشرية العاملة في أسواق المال والاستثمار وزيادة أعداد المؤهلين فيها، وذلك الى جانب توعية وتنمية ثقافة المستثمرين لحمايتهم وتعزيزاً لتقنتهم بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني وإتاحة فرص التدريب والتأهيل لمواطني الدولة ومواطني دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى للعمل في مجال الاستثمار في أسواق المال والأوراق المالية والسلع.

ويتولى المركز الإشراف على اختبارات الشهادات المهنية المعتمدة بهدف ترخيص الوظائف الفنية والمهنية وفقاً للمتطلبات القانونية والنظر في معادلة الشهادات الفنية في هذا المجال، ورفع كفاءة الوظائف الفنية والمهنية عن طريق طرح البرامج الجديدة وتطبيق نظام التعليم المستمر وتطوير نظم الاختبارات. وتوطيد العلاقة مع الجهات ذات الاختصاص التي تساهم في استمرارية جودة خدمات مركز التدريب .

وبالعودة إلى سجل الانجازات التي حققها مركز التدريب في هيئة الأوراق المالية والسلع منذ تأسيسه وحتى الآن، فقد بلغ عدد الوسطاء

ونوه سعادة الطريقي إلى أنه تأسيساً على ذلك، فإن المركز لم يدخر جهداً في الأخذ بأفضل الممارسات العالمية لأجل تحقيق أعلى مستويات جودة الأداء وخدمة العملاء؛ حيث تم تجهيز قاعات التدريب والاختبارات بأحدث الأجهزة والموارد التعليمية والتدريبية، كما تم إعداد قاعة خاصة بالمؤتمرات على أرقى مستوى، بالإضافة إلى استقطاب كادر متخصص من الفنيين والإداريين وأصحاب الخبرة والاختصاص، بما يضمن تقديم أفضل الخدمات بدرجة عالية من المهنية.

وبادر المركز بتوقيع اتفاقيات شراكة وتعاون مع عدد من كبريات المؤسسات التدريبية والتعليمية، والأكاديمية المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك لتقديم برامج وخدمات تدريبية واختبارات على درجة رفيعة من الجودة والتميز والابتكار تتوافق مع المعايير والمواصفات العالمية، علماً بأن جميع شهادات المركز الصادرة بالتعاون مع شركائه الاستراتيجيين معترف بها عالمياً وتحظى بالقبول والتقدير على كافة المستويات.

وأضاف سعادة الطريقي "أوجه دعوتي للجمهور الكريم من المتخصصين والمهتمين، عبر الموقع الإلكتروني للمركز، للاستفادة من برامج مركز التدريب وخدماته، والتقدم لاختبارات المختلفة، وطرح آرائهم ومقترحاتهم بشأن تطوير المركز ورفع مستوى خدماته لتلبية أهدافه المنشودة وتوقعات عملائه، من أجل تعزيز مسيرة قطاع الأوراق المالية والارتقاء به وفق أفضل المعايير العالمية".

وتحول المركز إلى نقطة جذب لدول المنطقة، وذلك من خلال استعداده لتلقي طلبات التدريب من الراغبين في دول مجلس التعاون لدول

يشمل برنامج اختبارات الترخيص

المهني إجراء ٦ اختبارات للترخيص المهني تتضمن "مقدمة في الاستثمار - المنهج الدولي"، "القوانين والأنظمة المالية في الامارات"، "الأوراق المالية- المنهج الدولي"، "المخاطر التشغيلية"، "مخاطر الخدمات المالية" و"إدارة الاستثمار الدولي"، علماً بأن البرنامج موجه بالأساس للفئات العاملة في شركات الوساطة وشركات الاستشارات والتحليل المالي بالدولة والتي تتضمن "متملي الوسطاء"، و"مديري التداول" و"مديري العمليات" و"المراقبين الداخليين" و"المحللين الماليين".

تنفيذاً لقرارات اجتماع مجلس أمناء المركز مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب يطلق موقعا إلكترونيا لخدمة العاملين بصناعة الخدمات المالية



مثل نظام العضوية الإلكترونية ونظام التسجيل والدفع الإلكتروني للاختبارات ويتوقع إطلاق النسخة الإنجليزية للموقع في القريب العاجل.

ويسعى الموقع الإلكتروني لمركز التدريب بالهيئة إلى أن يصبح المرجع الرئيسي والمفضل لجميع رواده من المستثمرين وذوي العلاقة وأن يكون نافذة إلكترونية تلبى احتياجاتهم محليا وخارجيا وفقاً لأفضل النظم والممارسات العالمية المتبعة.

وقد دعا المركز زوار الموقع الإلكتروني إلى المشاركة بأرائهم ومقترحاتهم -فيما يخص تطوير الموقع الإلكتروني- بما يلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم، وذلك على البريد الإلكتروني الخاص بالمركز SCATrainingCentre@sca.ae

أطلق مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب موقعه الإلكتروني عبر الشبكة العنكبوتية (scatc.sca.ae)، والذي يهدف إلى توفير قناة اتصال رئيسية لمعلوماتية وإعلامية تقدم خدماتها لجميع الفئات المستهدفة من المستثمرين والعاملين في الأسواق المالية وشركات الوساطة وشركات الاستشارات والتحليل المالي بشكل خاص وكافة المنتسبين للقطاع المالي بشكل عام. ويعرض الموقع رؤية ورسالة المركز وأهدافه الاستراتيجية، كما يضم قائمة بأهم الشركاء الاستراتيجيين، ومعلومات عن أخبار ونشاطات المركز ومستجداته.. كما يُمكن الموقع المتابعين من الاطلاع على مجموعة متنوعة من خدمات المركز الأخرى مثل برنامج اختبارات الترخيص المهني، وجدول الاختبارات، والبرامج التدريبية، والمكتبة الإلكترونية، وقائمة بأسماء المؤهلين.

وتم تصميم الية الموقع بحيث يمكن للمتصفح التسجيل في البرامج التدريبية للمركز. ويعتزم المركز إطلاق وتفعيل باقة من الخدمات المتميزة على موقعه في مراحل تدريجية مستقبلية. وتضم باقة الخدمات التي أتاحتها المركز في الوقت الحالي لمرتابه عدداً من الخدمات الأساسية مثل المكتبة الإلكترونية وتضم للمخصصات التعليمية، وندوات ومحاضرات التوعية، والمؤتمرات والكتب الإلكترونية، والعديد من المميزات التي سوف يتم إطلاقها ومنها خدمات المحادثة الإلكترونية الفورية مع العملاء، كما تشمل إضافة نظم إدارية ومالية

والعاملين بصناعة الخدمات المالية الذين نجحوا في اجتياز اختبارات الترخيص المهني للعمل في أسواق الأوراق المالية في الدولة ١٤٢ شخصاً منهم ٤١ وسيطا وعاملا في القطاع احتفل بتخريجهم في الحفل الأول في مايو ٢٠١١ و٥٠ وسيطا احتفل بتخريجهم في الحفل الثاني في أبريل ٢٠١٢، كما بلغ عدد المؤهلين بعد حفل التكريم الثاني الى نهاية أكتوبر ٢٠١٢ أكثر من ٥١ مؤهلاً اجتازوا الاختبارات المطلوبة.

وأصبح اجتياز برنامج اختبارات الترخيص المهني للفئات المعتمدة في شركات الوساطة مطلباً لازماً لاعتقادهم بحيث يشترط حصولهم على شهادة اجتياز البرنامج التأهيلي ويتعين على كافة الراغبين في العمل كمدرء تداول أو مدرء عمليات أو مراقبين داخليين اجتياز الاختبارات الأربعة للبرنامج في حين يطلب من ممثلي الوسطاء اجتياز ٣ اختبارات فقط.

وتظهر الإحصائيات الخاصة ببرنامج اختبارات الترخيص المهني المذكور أن هناك ٦٣ ممثل وسيط نجحوا في اجتياز الاختبارات إلى جانب ٦٨ مدير تداول ومدير عمليات ومراقب داخلي بالإضافة إلى ١١ محلاً مالياً .

وحصل الذين نجحوا في اجتياز برنامج اختبارات الترخيص المهني الذي ينفذ بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار في المملكة المتحدة "CISI"، على شهادات التأهيل خلال حفلات التكريم.

ويشكل تخريج هذا العدد من الوسطاء والعاملين في قطاع الخدمات المالية قيمة مضافة لسوق العمل في صناعة الأوراق المالية بالدولة عموماً وقطاع الوساطة والتحليل المالي على وجه الخصوص .

ويندرج استحداث الهيئة لبرنامج التدريب في إطار الدور المكلفة به الهيئة لارتقاء بالأسواق المالية، علماً بأن البرنامج يتضمن العديد من الفوائد التي يأتي في مقدمتها توفير معرفة علمية عالية المستوى تراعي المنظومة التشريعية للأسواق المالية في دولة الإمارات. كما تأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة الاستثمارية فيها، وذلك بهدف تزويد القطاع بمتخصصين على مستوى عال من الحرفية الأمر الذي سيكون له آثاره الإيجابية في نهاية الأمر على تطوير مهنة الوساطة وضمان سلامة كافة المعاملات التي تتم في قطاع الأوراق المالية.

وكانت الهيئة قد وقعت مذكرة تفاهم مع المعهد الذي يعد واحداً من أفضل المعاهد على مستوى العالم في عام ٢٠٠٨، وذلك إلى جانب اتفاقية تقديم خدمات التدريب والتأهيل للوسطاء والمحليين في عام ٢٠٠٩. وفي خطوة تعكس مدى المؤسسة التي يعمل

بموجبها المركز، تم تشكيل مجلس أمناء له بناء على القرار الصادر في عام ٢٠١١ حيث يتولى المجلس مهمة وضع السياسة العامة لمركز التدريب والإشراف على تنفيذها ومناقشة وقرار الخطة التشغيلية السنوية والخطة الاستراتيجية للمركز ومناقشة تقارير الانجازات ومؤشرات الأداء بالإضافة إلى مناقشة الميزانية التقديرية السنوية وتحديد الأولويات لتطوير أنشطة المركز في جميع الجوانب الأكاديمية والإدارية والمالية.

كما يناط بالمجلس مهمة وضع الأولويات المتعلقة ببرنامج التدريب وخدمة المجتمع التي يجب تنفيذها ودراسة الرسوم المقترحة تمهيداً لرفعها للاعتماد .

برنامج اختبارات التراخيص

تم تصميم برنامج اختبارات الترخيص وفقا لمتطلبات الهيئة بمقتضى مذكرة التفاهم الموقعة مع معهد الاستثمار والأوراق المالية - CISI الذي يعد إحدى أبرز الجهات الرائدة عالمياً في مجال التأهيل المهني للعاملين في صناعة الخدمات المالية، ويقدم المركز الذي يقع في مقر الهيئة في إمارة دبي، اختبارات معفاة من الرسوم للمواطنين العاملين في شركات الوساطة أو الراغبين بالعمل مستقبلاً في المهنة إضافة إلى موظفي هيئة الأوراق المالية والسلع .



لزيادة الوعي الاستثماري

«الهيئة» توظف منظومة متكاملة من آليات توعية المستثمرين

في إطار أنشطتها التثقيفية والتوعوية

«الأوراق المالية والسلع» تصدر «قاموس المصطلحات المالية»



أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع مؤخراً "قاموس المصطلحات المالية" باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك في إطار أنشطتها التثقيفية والتوعوية.

وقالت الهيئة في تقديمها للقاموس إن الإصدار يمثل مرجعاً مطوراً وعصرياً لكافة المتعاملين في الأسواق المالية والمتخصصين والباحثين والمهتمين في المنطقة العربية.

ولفتت الهيئة إلى أن هذا العمل يمثل حلقة جديدة من سلسلة المبادرات المتواصلة للهيئة التي تستهدف توعية وتثقيف المتعاملين في الأسواق المالية من خلال وضع تعريفات قياسية باللغة العربية للمصطلحات والمفردات المستخدمة في مجال الأوراق المالية وتداولات عقود السلع خصوصاً المال والأعمال عموماً مع تركيز خاص على وظيفتها.

وأكدت أنه روعي في إعداد القاموس شرح معنى ومفهوم المصطلح مع الإحاطة الكاملة بكافة استخداماته في العمليات اليومية للبورصات بصفة خاصة وفي صناعة الخدمات المالية بشكل عام.

وأعربت عن أملها أن يشكل هذا القاموس إضافة جديدة للمكتبة العلمية العربية ويسهم في تطوير أداء البورصات العربية وفق الأساليب العلمية.

ويتضمن الإصدار، الذي يقع في ١٦٦ صفحة، لأول مرة معجماً يتناول مصطلحات الأوراق المالية والسلع التي تتعلق بتقنيات وآليات صناعة الخدمات المالية على مستوى العالم.

وأوضحت أن القاموس يشير للمصطلح واستخداماته من حيث مصدره كالإشارة كلما اقتضى المقام إلى أنه انجليزي أمريكي، بمعنى شيوع استخدامه حسب النظام المالي الإنجليزي وبورصة لندن أو حسب النظام الأمريكي وبورصات المال في الولايات المتحدة الأميركية، منوهاً إلى أنه في حال عدم الإشارة إلى هذا أو ذاك، فمعناه أنه الشائع بصفة عامة في الصناعة.

نجحت هيئة الأوراق المالية والسلع في بناء منظومة متكاملة من برامج التوعية خلال السنوات العشر الماضية، وذلك بهدف زيادة الوعي لدى كافة الأطراف ذات العلاقة بعمل أسواق المال المحلية سواء كانوا من الأفراد أو الشركات وحتى الجهات الحكومية والخاصة.

واستخدمت الهيئة ٢٠ وسيلة اتصال إلى جانب برامج الاتصال المباشر لنشر التوعية، الأمر الذي ساهم كثيراً في زيادة نسبة أفراد المجتمع الذين لديهم معرفة بماهية عمل الأسواق المالية وأهميتها كقناة انخارية استثمارية مقارنة مع بقية القنوات الاستثمارية الأخرى المتوفرة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتستهدف برامج التوعية ذات العلاقة بأسلوب الاتصال المباشر والمتمثل في الكم الهائل من الندوات والمعارض والمحاضرات والمؤتمرات التي تم عقدها في السنوات الماضية، زيادة الوعي بأهمية أسواق المال المحلية.

ويظهر على سبيل المثال أن هيئة الأوراق المالية والسلع وفي إطار جهودها لتعزيز التوعية الاستثمارية للمتعاملين في الأسواق المالية، نظمت أكثر من ٥٠ ندوة ومحاضرة بالإضافة إلى عدد كبير من الأنشطة الأخرى التي كان لها دور في نشر الوعي الاستثماري في أوساط كل من له علاقة بعمل الأسواق.

أما على جانب الأنشطة التوعوية ذات العلاقة بأسلوب الاتصال غير المباشر، فقد تنوعت هذه البرامج بشكل يواكب أفضل الممارسات العالمية واستخدام كل التطورات التي شهدتها الإعلام الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي الحديثة.

وبالإضافة إلى التواصل الدائم ما بين هيئة الأوراق المالية والسلع ووسائل الإعلام التقليدية سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية والحرص على نشر كل ما يتعلق بعمل الهيئة وبرامجها التوعوية ورعاية البرامج التلفزيونية والإذاعية التي تساهم في نشر الوعي الاستثماري، فقد عملت الهيئة على بناء منظومة إعلامية خاصة على شبكات التواصل الاجتماعي مثل تويتر و فيسبوك وغيرها من الشبكات الأخرى والتي حرصت من خلالها على استمرار تدفق المعلومات للمستثمرين بكل يسر وسهولة أينما كانوا.

وانطلاقاً من حرصها على الاستمرار في تطوير وسائل برامجها التوعوية، تعمل الهيئة على تجهيز نظام خاص بالشاشات الإلكترونية في جميع المواقع المهمة مثل قاعات التداول في الأسواق المحلية أو بعض الأماكن المهمة الأخرى حيث يستطيع كل فرد سواء

التي تصدرها الهيئة وتخطط حالياً لتأسيس إذاعة على الشبكة العنكبوتية والتي سيتم من خلالها توفير كافة المعلومات المتعلقة بعمل الهيئة والأسواق عبر مادة أرشيفية مسموعة يمكن الوصول لها في أي وقت من قبل المستثمرين. وتشير الإحصائيات الأولية إلى أن أعداد المتابعين لبرامج التوعية التي تقدمها الهيئة بوساطة شبكات التواصل الاجتماعي الحديث وعلى وجه الخصوص الفيسبوك في زيادة مضطردة بمرور الوقت وعلى نحو جيد مما يعكس مدى التفاعل الذي أظهره المستثمرون مع قنوات التواصل الحديثة.

كان مستثمراً في السوق أو معنياً بمعرفة معلومات عن هذه القناة الاستثمارية الحصول على المعلومات التي يرغب بها بمجرد استخدام هذه الشاشات التي تقوم إدارة الإعلام والاتصال بنزويدها بكل معلومة لها علاقة بعمل الأسواق سواء برامج استثمارية أو نشرات أو أية مطبوعات إرشادية أخرى. ومن ضمن برامج التوعية الأخرى و ذات العلاقة بوسيلة الاتصال غير المباشر تلك التي تتمثل في إصدار سلسلة كبيرة من كتيبات التوعية بأسلوب مبسط إلى جانب مجلة "أوراق مالية" الدورية المتخصصة



ندوة تثقيفية حول «إدارة المخاطر الاستثمارية»

ومبسط.

كما تم شرح كيفية استخدام مقياسي Capital Pricing Arbitrage وال Asset Pricing Model Theory اللذين يستخدمان لقياس العائد النظري للأسهم ومقارنته بالعائد المتوقع لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك في ضوء مخاطر تذبذبات أسعار هذه الأسهم والتي يتم قياسها بالانحراف المعياري. وتم شرح عملية إدارة المخاطر المؤسسية، وذلك عبر تصنيف هذه المخاطر لتحديد نوعها ومعالجتها بشكل فعال ضمن منظومة إدارة المخاطر.

وتم تحديد هذه التصنيفات ودور كل قطاع في المؤسسة في معالجة هذه المخاطر التي يُعرف منها: المخاطر الاستراتيجية والمخاطر التجارية والمخاطر المالية والمخاطر التشغيلية؛ حيث تم تعريف المخاطر المالية عبر تصنيفها، بدورها أيضاً، إلى مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية، وتم التطرق إلى التفاعلات بين مختلف أنواع المخاطر المالية وكيفية معالجتها.

وقدم د. ليمان خلال المحاضرة عدداً من الأمثلة الرقمية التي تم شرحها بالتفصيل لإظهار سهولة القيام بالحسابات الرياضية بهدف احتساب عدد من مؤشرات قياس المخاطر.

البيانات المالية للسنوات الثلاثين الماضية كشفت عن ارتفاع ملحوظ في مستويات تذبذب أسعار الأوراق المالية عالمياً

يخص تحديد أسعار الفائدة، إضافة إلى التوجه نحو العولمة التي ساهمت بدورها في زيادة المخاطر التجارية التي تواجه المؤسسات المالية العالمية والناجمة عن مخاطر تقلبات أسعار العملات. وشرح المحاضر مختلف المؤشرات التي تُستخدم لقياس المخاطر المالية، وأهمها ال Value-at-Risk والتي تعتمد على مقياس الانحراف المعياري لتحديد قيمة الخسارة القصوى وذلك ضمن أرجحية محددة مسبقاً. وتعد ال VaR المقياس الأسهل استخداماً واحتمالاً، حيث يمكن استخدامه لقياس مخاطر الأوراق المالية ومقارنة مستوياتها بشكل مباشر

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع ندوة تثقيفية متخصصة بعنوان «إدارة المخاطر الاستثمارية» في كل من أبوظبي ودبي.

قدم الندوة د. ريان ليمان المستشار الاقتصادي ومدير وحدة تقييم وإدارة المخاطر بالهيئة.

وتناولت الندوة الجوانب المتعلقة بتقييم وإدارة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في إطار المحافظ الاستثمارية، وذلك ضمن منظومة إدارة المخاطر المؤسسية وتداخلها بشكل أفقي عبر المؤسسات الاستثمارية.

وعرف المحاضر بالمخاطر الاستثمارية، وقام بتقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين: المخاطر التجارية والمخاطر المالية.

وأشار إلى البيانات المالية للسنوات الثلاثين الماضية كشفت عن ارتفاع هذه المخاطر عالمياً بشكل مضطرب وكذلك وجود ارتفاع ملحوظ بمستويات تذبذب أسعار الأوراق المالية.

وشرح المستشار الاقتصادي بالهيئة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع مستوى المخاطر الاستثمارية بشكل عام على المستوى العالمي، والتي تتركز في توجه عدد من الدول المتقدمة إلى التحرير التشريعي لقطاع المال deregulation خاصة فيما

الهيئة تنظم ندوتين حول التحليل المالي الأساسي



نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع ندوتين توعويتين في أبوظبي ودبي تحت عنوان "التحليل المالي الأساسي"، ألقاهما الدكتور أنيس الصامت، الأستاذ المشارك بالجامعة الأمريكية في الشارقة.

واستهل الصامت المحاضرة بتعريف التحليل المالي الأساسي ومقارنته بالتحليل الفني المالي؛ حيث أوضح أن التحليل المالي الأساسي يعتمد على دراسات كمية وكيفية، كما تم شرح منهجي تحليل الأوراق المالية: الفني والأساسي، وأشار إلى أن الدراسات الكمية تعتمد على القوائم المالية الأساسية التي تتمثل في حساب الأرباح والخسائر والميزانية والتدفقات النقدية، ونوه إلى أن الدراسات الكمية تعتمد أساساً على النسب المالية التي تتمثل في نسب السيولة، ونسب الرفع المالي، ونسب النشاط، ونسب الربحية، ونسب السوق، أما بالنسبة للدراسات الكيفية فإنها تهدف إلى القاء الضوء على جميع العوامل غير المالية والتي تؤثر على كفاءة الوحدة ونجاحها ومنها الإدارة الكفاء. وتعتمد الدراسات الكيفية على التحليل الرباعي الذي يبرز نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر للشركة.

وعرض الصامت للأطراف المستفيدة من نتائج التحليل المالي وهي: إدارة الشركة والمستثمرون والدائون وهيئة الأوراق المالية والسلع والمصارف والمؤسسات المالية، حيث بين أن التحليل المالي يظهر مدى كفاءة الشركة وإدارتها في تحقيق مصالح المالكين والمساهمين من أجل تحديد موقفها الاستراتيجي في المدى المتوسط والبعيد، كما تكمن أهمية نتائج التحليل

إلى مدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالي كما أن المصارف والمؤسسات المالية تحدد وتقدر الجدارة الائتمانية للشركات عن طريق هذه التحليل. واختتم المحاضر الندوة بأمثلة حية للتحليل المالي الأساسي والتي ساهمت كثيراً في توعية الجمهور المشارك حول الموضوع.

المالي بالنسبة للمستثمرين في مدى قدرة الإدارة على تحديد نصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة، أما بالنسبة للدائنين فهم يهدفون من وراء تلك النتائج إلى التحقق من مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية. و أوضح أن التحليل المالي يفيد الهيئة في التعرف على المعلومات عن الشركات التي تتعامل معها، بالإضافة

.. وندوتين حول التحليل الفني والشركات

باستعراض نظرية داو - باعتبارها من أقدم نظريات التحليل الفني، وتُنسب إلى تشارلز داو المحرر الاقتصادي الأمريكي، وتتنبأ بالتغير في اتجاه السوق بناءً على البيانات التاريخية لكل من الأسعار وأحجام التداول.

كما نظمت الهيئة أيضاً ندوة بعنوان "الإعسار المالي في الشركات وأساليب التعامل معه"، واستهل المحاضر د. الخفاجي الندوة بتعريف الإعسار والإفلاس المالي وكيفية التفرقة بينهما، كما أوضح أن أنواع الإعسار: الحقيقي والمحاسبي، وطرق التعرف والوصول إلى الإعسار المالي في الشركات وأهميته والآثار المترتبة على وضع الشركة. وتطرق المحاضر إلى كيفية استخدام النسب التحليلية التي تتعلق بهذا الشأن والتي تقود إلى معرفة وضع الشركة المالي ونسبة وقوعها في خطر الإعسار.

الفني بنقاط البيع أو الشراء، في حالتي ما إذا كان السوق على وشك الهبوط أو الصعود على الترتيب. وتناولت الندوة الأشكال البيانية التي يمكن أن يتوصل إليها المحلل الفني من خلال أسعار الأوراق المالية، وشملت الخطوط البيانية والأعمدة البيانية والشموع اليابانية.

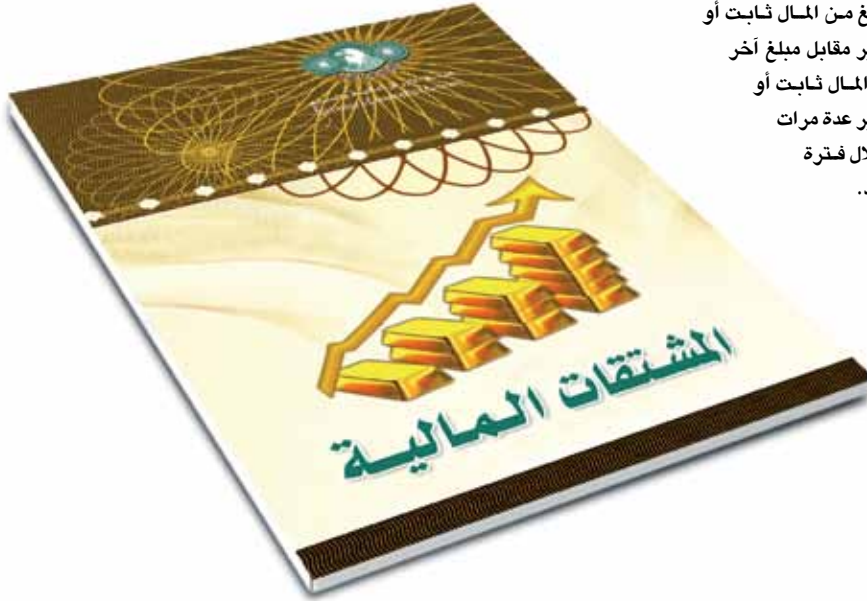
وتم خلال الندوة إيضاح مفهوم مستويات الدعم والمقاومة على الأشكال البيانية وتبادل الأدوار بينها وكذلك الفجوات السريعة الصاعدة الهابطة. وانتقل المتحدث إلى القواعد الفنية التي يستخدمها المحلل الفني للتنبؤ باتجاه السوق وهي مصنفة في المجموعات الثلاث: قواعد السير عكس آراء أغلبية المستثمرين، وقواعد السير مع المستثمرين الأذكى والمحترفين، وقواعد مشهورة غير مصنفة في المجموعتين السابقتين. واختتم د. محمد عبده مصطفى الندوة

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع ضمن برنامجها للتوعية الاستثمارية ندوتين عن "التحليل الفني" و"أساليب التعامل مع الإعسار المالي للشركات". تم عقد الندوتين في كل من أبوظبي ودبي.

قدم الندوة الأولى د. محمد عبده مصطفى أستاذ ورئيس قسم التمويل بجامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، كما قام بتقديم الندوة الثانية د. ياس الخفاجي الأستاذ المشارك في الجامعة الأمريكية في الشارقة.

واستعرضت الندوة الأولى الفرق بين التحليل الفني والتحليل الأساسي، وتناول المحاضر أساسيات التحليل الفني من حيث تعريفه والافتراضات التي يقوم عليها والتحديات التي تواجهه ومزاياه. ثم عرض المحاضر الاتجاهات التي ترسمها الأسعار، والتي يتنبأ من خلالها المحلل

المشتقات المالية



مبلغ من المال ثابت أو متغير مقابل مبلغ آخر من المال ثابت أو متغير عدة مرات خلال فترة العقد.

أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع كتيباً بعنوان "المشتقات المالية"، وذلك ضمن حملتها لتثقيف وتوعية المستثمرين ليكونوا على دراية بشتى العوائد والمخاطر المترتبة على استثمار أموالهم في الأسواق المالية وأسواق عقود السلع.

وقالت الهيئة في تقديمها للكتيب إن أسواق المشتقات المالية تعد واحدة من الأدوات المالية الجاذبة للاستثمارات والمستثمرين، وتحظى باهتمام متزايد من قبل المستثمرين والوسطاء في أسواق الإمارات والخليج ومنطقة الشرق الأوسط عموماً.

ويعرض الكتيب ما يهم المستثمر معرفته عن المشتقات المالية، كأداة حديثة نسبياً تساعد على تسهيل عملية توزيع المخاطر بين المستثمرين وإحدى الأدوات المستخدمة في حالي المضاربة والتحوط.

وعرف الكتيب عقود المشتقات المالية بأنها أدوات تمكن المستثمر من الاتفاق مع طرف آخر على شراء أو بيع أصل ما كالأسهم والسندات والعملات أو السلع، في وقت ما في المستقبل، بسعر متفق عليه الآن على أن يتم الدفع والتسليم في التاريخ المتفق عليه في المستقبل.

وعقود المشتقات هي ذاتها أدوات مالية، ولكنها مرتبطة بأدوات مالية أو أصول أخرى، وهي تستمد قيمتها من قيمة الأصل الذي ترتبط به، فتم تسميتها بهذا الاسم لأنها "تشتق" أو تستمد قيمتها منه.

وتطرق الكتيب إلى استخدامات عقود المشتقات المالية التي أوجزها في 3 نقاط وهي إدارة المخاطر التجارية أو الحماية ضد المخاطر التجارية "التحوط"، معبراً أن التحوط أهم أغراض استخدام عقود المشتقات في الأسواق المالية.

وأضاف الكتيب أن من استخدامات العقود هو الاستفادة من اختلاف الأسعار بين سوقين بما يسمى بالمرابحة، إضافة إلى توقع الحركة السعرية أو ما يسمى بالمضاربة، منوهاً إلى أن التعامل في معظم عقود المشتقات يختلف عن التعامل في الأسهم والسندات.

وبين الكتيب أن عقود المشتقات تكون مرتبطة بأصول أخرى لمساعد المستثمر على التحكم في سعر هذا الأصل، ومن أهم هذه الأصول: أسهم الشركات، السندات، السلع، العملات، ومؤشرات أسواق الأسهم.

وعرض الكتيب لأنواع عقود المشتقات المالية وقسمها إلى 3 أنواع:

الأول: هو العقود الأجلية والعقود المستقبلية، وهي اتفاقيات شراء أو بيع أصل معين في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه اليوم بين المشتري والبائع، ويكون واجباً على الطرفين الالتزام بدورة العقد.

أما النوع الثاني من عقود المشتقات فهو عقود المبادلات، وهي عقود يقوم من خلالها الطرفان بتبادل

وتعتبر عقود المبادلات عقوداً خاصة يتم الدخول فيها بين المؤسسات المالية الكبرى والبنوك والوسطاء والتجار لحسابهم، ويتم التعامل فيها بالأسواق غير المنظمة، والتي لا تخضع لإشراف الهيئات الرقابية. أما النوع الثالث والأخير، بحسب الكتيب، فهو عقود الخيارات، والتي تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع الأصل المحدد بالسعر المنصوص عليه في العقد في أي وقت خلال فترة سريان العقد إذا رأى أن ذلك سيتيح له فرصة تحقيق ربح بسبب تغير سعر الأصل في السوق. وقسم الكتيب هذه العقود إلى قسمين هما: عقود خيارات الشراء وعقود خيارات البيع، حيث تعطي الأولى لحاملها الحق في شراء الأصل المرتبط به العقد من الطرف المقابل بالسعر المنصوص عليه في العقد خلال فترة سريان العقد، فيما تعطي عقود خيارات البيع لحاملها الحق في بيع الأصل المرتبط به العقد للطرف المقابل بالسعر المنصوص عليه بالعقد. ونوه الكتيب إلى أن بعض المشاركين في السوق يقومون بكتابة هذه العقود للمستثمرين المهتمين بالدخول فيها، ويحصلون مقابل ذلك على رسم صغير نظير قيامهم بذلك، ويصبح حينها بائع العقد هو الطرف المقابل في ذلك العقد.

وأضاف الكتيب أن المشاركين الرئيسيين في أسواق المشتقات هم المتحوطون والوسطاء والمضاربون والتجار لحسابهم والبنوك الكبرى.

وأضاف أن هناك عدة طرق يمكن من خلالها لأحد طرفي العقد الخروج منه، إما عند حلول تاريخ انتهائه

أو حتى قبل ذلك، من خلال التسليم، وذلك بحلول تاريخ التسليم، أو من خلال التسوية النقدية، أو من خلال الدخول في مركز معاكس للمركز الأصلي.

وتطرق الكتيب للأرباح والخسائر في عقود المشتقات، مبيناً أن المشتري يحقق ربحاً إذا ارتفع سعر الأصل المرتبط به العقد في السوق خلال فترة العقد ليصبح أعلى من السعر المنصوص عليه في العقد، وبذلك يمكن للمشتري شراء الأصل بسعر العقد من الطرف البائع، ومن ثم بيع الأصل في السوق بسعر السوق المتداول، والذي يكون أعلى من سعر شراء الأصل، ومن ثم يحقق ربحاً من الفارق بين السعرين، أما إذا تراجع سعر الأصل في السوق، ففي هذه الحالة يكون المشتري قد حقق خسارة.

وعرض الكتيب لفوائد ومخاطر التعامل في المشتقات، معتبراً أنها ذات أهمية للأسواق حيث يستخدمها التجار والمستثمرون والبنوك والمؤسسات التي تساعد على حماية أنفسهم من تقلبات غير متوقعة في أسعار الأصول التي يقومون ببيعها أو شرائها. ويساهم وجود أدوات المشتقات في تعزيز أسواق الأدوات المالية الأخرى، إضافة إلى أنها تساعد في تحديد ومعرفة الأسعار المناسبة للأصول المختلفة، وتساعد أسواق المشتقات في تخفيض تكلفة الحماية من تقلبات السعر وتخفيض تكلفة التداول في الأصول المبني عليها تلك المشتقات.





«دبي للذهب والسلع» تطلق أول أكاديمية لتداول المشتقات في الشرق الأوسط



أطلقت "بورصة دبي للذهب والسلع" مؤخرًا أكاديمية بورصة دبي للذهب والسلع، وذلك كمبادرة تعليمية تهدف إلى إتاحة المجال أمام شريحة أوسع من مجتمع الأعمال والاستثمار في الشرق الأوسط للاستفادة من المزايا الواسعة التي يوفرها تداول المشتقات.

وتسعى البورصة من خلال إطلاق هذه الأكاديمية، التي تعد المبادرة الأولى من نوعها على مستوى المنطقة، إلى تزويد المجتمع الاستثماري بالمعارف والمهارات اللازمة لاستخدام المشتقات كأدوات فعالة للاستثمار وإدارة المخاطر.

وستقدم "أكاديمية بورصة دبي للذهب والسلع" حلقات دراسية وأخرى عبر الإنترنت، بالإضافة إلى دورات تمنح شهادات معتمدة وتستهدف شريحتين مختلفتين من الجمهور، الأولى هي شريحة المتداولين الجدد والمستثمرين الأفراد الذين يسعون للاستفادة من فرص الاستثمار في المشتقات. أما الشريحة الثانية فهي شريحة الشركات الكبرى والمؤسسات التي تبحث عن أدوات تحوط فعالة لإدارة مخاطر العملات والسلع.

وقال سمير شاه، مدير تطوير الأعمال في بورصة

دبي للذهب والسلع "لدينا قناعة بأن المشتقات يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في دعم استقرار الأعمال في السوق الإقليمية في البيئة الاقتصادية الراهنة. وفي الوقت الذي تقع فيه فئات الأصول التقليدية كالأسهم العادية والعقارات تحت الضغط، توفر المشتقات فرصة استثمارية بديلة وجذابة للغاية، ناهيك عن

دبي للذهب والسلع "لدينا قناعة بأن المشتقات يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في دعم استقرار الأعمال في السوق الإقليمية في البيئة الاقتصادية الراهنة. وفي الوقت الذي تقع فيه فئات الأصول التقليدية كالأسهم العادية والعقارات تحت الضغط، توفر المشتقات فرصة استثمارية بديلة وجذابة للغاية، ناهيك عن

بالفرص التي توفرها هذه الأدوات المالية الجذابة". ومن بين الأهداف الرئيسية الأخرى للأكاديمية توسيع نطاق الخبرات وتعزيز تبادل المعارف في مجال التداول، وإلى جانب البرامج التعليمية، ستقوم "أكاديمية بورصة دبي للذهب والسلع" بنشر مقالات قائمة على الدراسات والمفاهيم والأبحاث.

كما ستنظم الأكاديمية حلقات دراسية مشتركة لمجموعات وجهات محددة من القطاع بهدف دعم جهودها الرامية إلى تمكين شريحة أوسع من الجمهور من الاستفادة من المزايا العديدة التي يتيحها التداول في بورصة دبي للذهب والسلع. وسوف تتضمن المبادرات الأخرى حلقات دراسية تقليدية وأخرى عبر الإنترنت سيتم توفيرها أسبوعياً بصورة مجانية، بالإضافة إلى دورات تمنح شهادات معتمدة ضمن مختلف فئات الأصول والأدوات المالية، وجلسات تدريبية مصممة وفق احتياجات الشركات، ودراسات وفق الطلب، وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم نشر برنامج الحلقات الدراسية الخاصة بالأكاديمية على الموقع الإلكتروني لبورصة دبي للذهب والسلع www.dgcx.ae.

المبادرة التعليمية تهدف إلى إتاحة المجال أمام شريحة أوسع من مجتمع الأعمال للاستفادة من مزايا تداول المشتقات

وأضاف "تنبع أهمية هذه الأكاديمية من كونها ستوفر منصة تعليمية رئيسية للمشاركين تساعدهم على تعزيز فهمهم للدور الذي يمكن أن يلعبه تداول المشتقات في دعم أعمالهم. وستواصل بورصة دبي للذهب والسلع خلال الأشهر المقبلة مع العديد من مجتمعات الأعمال في المنطقة بهدف تعزيز الوعي

كونها تمثل أدوات تحوّل هامة لإدارة المستويات العالية لمخاطر أسعار السلع وأسعار الصرف السائدة اليوم. وتلتزم بورصة دبي للذهب والسلع بالمساهمة في تعزيز النظام المالي للمنطقة من خلال رفع مستوى الوعي بالمشتقات كوسيلة يمكن للاعبين السوق من خلالها تنويع الاستثمارات وإدارة المخاطر".

وسوف توفر "أكاديمية بورصة دبي للذهب والسلع" مناهج تعليمية تلي مختلف الاحتياجات وتلائم كافة مستويات الخبرة. وتتضمن هذه المناهج "وحدة المبتدئين" التي تستعرض أسس الأسواق المالية وتداول المشتقات، و"وحدة المتقدمين" التي تساعد المحترفين المحنكين في السوق على تعزيز استراتيجياتهم ومهاراتهم في التداول.

وحول أهداف الأكاديمية، قال شاه: "هناك طيف واسع من الشركات الإقليمية في قطاعات مختلفة كالسلع والمعادن والمنسوجات والإنشاءات، يمكنها تعزيز ربحية أعمالها من خلال التحوط من مخاطر العملات والسلع باستخدام المشتقات. ولسوء الحظ، فإننا نعانى من انخفاض مستوى الوعي بالإمكانات الكاملة للمشتقات كأدوات فعالة للتحوط".

تداولات «دبي للذهب والسلع» تنمو ١٤٠% خلال ١١ شهراً



نمت تداولات عقود الذهب والروبية الهندية الأجلة في بورصة دبي للذهب والسلع بنسبة ١١٧% خلال شهر نوفمبر الماضي، لتسجل ٩١٩٢٨٢ عقداً، ليرتفع بذلك إجمالي حجم العقود المتداولة منذ بداية ٢٠١٢ وحتى تاريخه إلى ٨٠٧ مليون عقد بنمو نسبته ١٤٠% مقارنة مع العام الماضي.

ونمت عقود الذهب الأجلة، أحد المنتجات الرئيسية في بورصة دبي للذهب والسلع، بنسبة ١٢١% في نوفمبر مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١١، مسجلة ٤٨٩٦٧ عقداً.

واكتسب التداول في العقود زخماً قوياً خلال الأشهر الأخيرة نظراً للتقلبات الحادة في أسعار المعادن الثمينة وسط حالة الغموض التي تكتنف الاقتصاد العالمي.

وقال غاري أندرسون، الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للذهب والسلع "برزت عقود الذهب الأجلة لدينا طوال عام ٢٠١٢ كمعيار سعري رئيسي لمجتمعات تداول الذهب، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في مراكز التداول الآسيوية أيضاً. وتوفر عقود الذهب الأجلة في بورصة دبي للذهب والسلع أداة استثنائية للتحوط وتنويع المحافظ في بيئة متقلبة، مما يسمح للمشاركين بإدارة المخاطر والاستفادة من تحركات السوق على

حد سواء". وواصلت عقود الروبية الهندية الأجلة في بورصة دبي للذهب والسلع تداولاتها السريعة في نوفمبر مع أحجام تداول شهرية بلغت ٨٤٥٤٥١ عقداً، بنسبة نمو قدرها ١٢٣% مقارنة مع نوفمبر ٢٠١١. ووصل حجم التداول منذ بداية العام حتى تاريخه إلى ٧٨١٠٩٣٥ عقداً، بزيادة قدرها ١٨٠% عن نفس الفترة من العام الماضي.

وأسهمت عقود العملات بشكل كبير في نمو أحجام التداول في بورصة دبي للذهب والسلع خلال شهر نوفمبر، مسجلة ٨٥٣٤٠٨ عقداً - بزيادة قدرها ١١٥% عن الشهر نفسه من العام الماضي. كما دفعت التقلبات الحادة في العملات، نتيجة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، المستثمرين إلى التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البورصة.